

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

کریم زاده ۵۵۴

كتاب الصلاة
باب في كيفية الصلاة
سنة ١٢٠٠

وجه الاستعمال
هذا كتاب منية المصلين
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على ربه محمد وآله جميعا
وقلم الله وآياتنا ان انواع العلوم كثيرة وانواع النواحي يحصل
من الصلوة فلما رأيت رغبة المتعلمين في تحصيلها
التفت ما كثر وقوعه من مصنفات المتقدمين وفتتار
للتأخرين فلهذا ولحققت ونسج الابحاث بحمد الله
والغنية والمكتبة والخبرة وقوى فاضحان وجامع الكبير
والصغير **ومنية المصلين** وغنية المبتدئين واسأل الله
ان يجعلها اعتمادا خالصا وجهده وتلقى الدفيع
ويعقري ولو الذي ولا تدرى وهو الموفق للتدريج ومنه
الهداية والزناد **اعلم** بان الصلوة فريضة فائقة بالكتاب
والسنة وأجمع الأمة **انا** الكتاب قوله تعالى افتموا الصلوة
وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقوله
تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى وقوله تعالى
فجان الله حين تمسون وحين تصبحون والحمد
في السموات

باب في كيفية الصلاة

وهو القول والقوة والاهل اعلم

في السجوات والارض وعتبا حين تقومون وقوله تعالى
ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقونا اي فرضا
موقونا **وابا التنية** فاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله واقام الصلوة واتباء الزروة وصوم شهر رمضان
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله عليه السلام لكل نبي
علم وعلم الايمان الصلوة وقوله عليه السلام الصلوة عماد الدين
فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فهدم الدين وقوله
عليه السلام خمس صلوات افترضهن الله تعالى على العباد من
احسن وضوء ومن صلاهن لوقتهن واتم ركوع
غيره وجودهن وخشوعهن كان له على الله تعالى عهد
ان يغفر له وقوله عليه السلام الغفران بين ايمن العبد ان الامة قد اجتمعت
وبين المكفر ترك الصلوة **اعلم** بان الصلوة شرط من شروط قبول
قبلها وفرائض وادائها وادائها وادائها وادائها
ومناجيتها فيها واما الشرط الذي قبلها فاستطاعة المصلي
ذات اجزاء وابعاد المساحة من جهة لقوله عليه السلام لا يجتمع اثم على الصلوة

باب في كيفية الصلاة

وهو القول والقوة والاهل اعلم

من الحدث والطهارة من النجاسة ومنه القوة واستقبال
القبلة والوقت والنية واما الطهارة من الحدث فاما
لاغتسال من الجنابة والوضوء عند وجوب الماء والقدرة
عليه وعندهما التيمم ولكل واحد منهما فرائض و
سنن واداب ومناه واما فرائض الوضوء فاربعة
كما قال الله تعالى في كتابه ياءنها الذين آمنوا
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم االيه والمير
فكان والكعبان يدخلان في فريضة الغسل وكذا
بين العذارين والازنان يجب غسله وعند ابي
يوسف لا يجب غسله والمعرض في مسح الرأس مقدار
الناصية وربيع الرأس لما روي المغيرة بن شعبه
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم افى سباطة
قوم فبال وتوصوا مسح على ناصية وخفيه **وانما سنة**
فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرضع ثلثا
وكيفية ان كان الاناء صغيرا بحيث يمكن رفعها

وانه

وانه ياخذ بيتهما الى ويصب عليه مئدة حتى يغسلها ثلثا
فان كان الاناء كبير لا يمكن رفعها ان كان معه اناء
صغير ياخذها فيدخل اصابع يديه اليسرى مضومة
دون الكف ويرفع الماء من تحت ثم يصب على اليدين
حتى يغسلهما ثلثا ثم يدخل اليدين في الماء بلع هذا
اذا لم يكن على يديه نجاسة كذا ذكر في خلاصة
الواقعات **وشحمة الله تعالى** في ابتداء الوضوء والا
صح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف ومرة بعد
سنوها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء والضمضة
ولا يستشق بماء جديدين والتسوك وايضا الماء
الى ما تحت الشارب والواجب مسح ما استوسل
من النجاسة وتخليتها واستيعاب جميع الرأس في
المسح بماء واحد وكيفية الاستيعاب في المسح ان
ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلصق الاصابع
ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلاث اصابع ومسدك

باب في كيفية الصلاة

وهو القول والقوة والاهل اعلم

مصحف

أبها فيه وسبأته ويحايه بطن كفيه ويمدحها إلى قفاه
 يصح كفيه على جانبيه الرأس ويسحها بكفيه إلى مقدم
 الرأس ويسح ظاهر أذنيه بطن بائها ميه وبطن أذنيه
 بباطن مستحبه فإن مسح باصبع أو أصبعين فله نفع
 الرأس لا يجوز عند الثلاث ويسح رقبته بظهوره
 صابع الثلاث كما ذكره في المحيط ويسح الرقبة بماء
 جديده وقال بعضهم هذا أدب وتحليل الأصابع لقوله
 عليه السلام خللوا أصابعكم قبل أن تخللها نار
 جهنم وتكرر الغسل إلى الثلاث والنية والترتيب
 والذكر والمولات **وأما أدابه** فهو أن يطأ
 للصلوة قبل دخول الوقت وأن يجلس للاستنجاء إلى
 يمين القبلة أو إلى يسارها متوجها إلا أن يكون صائما
 وأن يغسل مخج الخجاسة إذا لم تجاوز عن مخجها
 أقا إذا جاوزت مخجها ولم يكن قد غسسه فغسله
 ستة وإن كانت قد غسسه فغسله واجب وأما إذا

زادت

زادت على قدميهم فغسله فرض وأن يغسله حتى يقيه
 ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعد هو المختار كذا
 ذكره في الفتاوي **ولو استنجى بحجر واحد وحصل**
الانقا يكون مقبلا للشنة وليس فيه عذر مسنون
 عندنا كذا في الاستنجاء بالحجار ويسحها حتى يقيه
 وأن مسح موضع الاستنجاء بالحرقه بعد الغسل
 قبل أن يقوم فإن لم يكن معه خرقة يحققه بيده
 وأن يستعورته حين فرغ وأن يتوي أمر الوضوء
 بنفسه ولا يامر غيره **لقوله عليه السلام** أنا لا
 نستعين على طاعة الله تعالى بغير ظهره وأن
 يجلس مستقبل القبلة عند غسل يديه أو أعضائه على
 حدة وأن يستاك بالسواك إن كان له مسواك
 ولا في الأصابع وأن يبالغ في المضمضة والاستنشاق
 إلا أن يكون صائما وحذ المبالغة في المضمضة
 قال بعضهم هي الغرغرة وقال القدر الشهيد رحمه الله

والاستنجاء بالحجار
 المختار كذا في الفتاوي
 والظاهر أن الاستنجاء
 بالحجار لا يوجب
 الاستنجاء بالماء
 بل هو المختار
 والظاهر أن الاستنجاء
 بالماء لا يوجب
 الاستنجاء بالحجار
 بل هو المختار

وقد ذكرنا ذلك

بكثر الماء حتى يملأ الفم وفي الاستنشاق جذب الماء
 حتى يصعد الماء إلى تخريده وأن يدخل أصبعه في صماخ
 أذنيه عند السج وأن يحلل أصابعه بخنصر اليسرى
 وأن يتحرك خاتمه إن كان وأسعا وإن كان ضيقا
 في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله لا بد من
 تحريكه أو نزعه هكذا ذكره في المحيط وأن لا يسرف في
 الماء وإن كان على شطره جارا ياروي **عن النبي عليه**
السلام أنه سئل وفي الوضوء سرف فقال نعم ولو
 كنت على ضفة نهر جار وأن لا يقيت في الماء وإن يلا
 أناء فأنيا وأن يقول عند تمامه أو في خلا له اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني
 من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف
 عليهم ولا هم يحزنون وأن يقول بعد فراغه سبحانك
 اللهم وسبحك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك
 وأتوب إليك وأشهد أن محمدا عبدك ورسلك وأن

يقراء

يقراء سورة فاتنا انزلناه مرة أو ثلث مرات وأن يشرب فضل
 وضوءه قائما ويقول اللهم أشفني بشفائك وداوني
 بدلائك وأعصني من الوهل والأمراض والأوجاع
 وتكره الشرب قائما الأهدا وشرب ماء زمزم وأن
 يصله سبعة آلاف وقت مكروه وأن يقرأ على
 الوضوء والمناجى فهو أن لا يستقبل القبلة و
 قت الاستنجاء ولا يكشف عورته عند أحد
 ولا يستنجاء بالماء أفضل إن مكنته من غير كشف
 وإن لم يكتنه يكتف الاستنجاء بالحجار ولا يكشف
 عورته إذا لم يكن الخجاسة أكثر من قدميهم
 وأن لا يستنجى بيد اليمنى ولا بطعام ولا يعظم
 ولا يروث ولا يعلف الذوات ولا يحق غيره و
 لا يحم وأن لا يتخيم ولا يخط في الماء وأن لا يتعدى
 في الزيادة والنقصان في الماء والموانع وأن
 لا يمسح أعضاءه بالخرقة التي مسح بها موضع

يقراء

الاستنحاض وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل
وان لا ينقع فيه وان لا يغضب فإذ لا يغسله تقيها
شديد حتى لو بقي على شفتيه أو على حنفيه لمعة
لا يجوز وضوءه وهذا في الظهارات الصغرى
وأما الظهارات الكبرى فهي الأغتسال و
سببه خروج المني بشهوة بالاجتماع أما انفصاله
عن موضعه بشهوة فمختلف فيه حتى ان المحتلم
لو أخذ ذكره وحجج المني بعد سكون الشهوة
يجب الغسل عندهما خلافا لابي يوسف رحمه
الله وكذا لا يلج في السيليين وفي الرجل والمرأة
أو اتواراة الشفة أنزل أو لم ينزل وجب الغسل
على الفاعل والمفعول **أما الأيلج** في اليهمة و
النية والصغير التي لا يجامع مثلها فلا وجب
الغسل حاله ينزل وذكر الاستنجاء في رحمة الله
في الصغيرة يجب الغسل وكذا لما يضر والنساء
كوبد أو شق

وصل استيقظ

ومن استيقظ فوجد على فراشه وحده بل لا وهو يذكر
الاحتلام ان يتقن أنه مني أو مني أو شك فعليه
الغسل **وأما** إذا لم يتذكر الاحتلام وأنه يتقن
أنه مني أو شك فذلك وان يتقن أنه مني
فلا يغسل عليه إذا لم يتذكر الاحتلام وان استيقظ
فوجد في أحده بل لا ولم يذكر حلا ان كان ذكره
منيترا قبل النوم فلا يغسل عليه وان كان سالكا
فعليه الغسل هذا إذا نام قائما أو قاعدا **أما** إذا
نام مضطجعا ويتقن أنه مني فعليه الغسل من
كوفي المحيط والذخيرة **قال شمس الأئمة الحلواني**
رحمة الله هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها
غافلون وان احتلم ولم يخرج عنه شيء لا يغسل عليه
وكذلك المرأة وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطا
وبه يفتي بعض المشايخ ولو جامع أو احتلم وأغسل
قبل ان يبول فخرج بقية المني وجب الغسل احتياطا

الرجل ذكره في غيبة الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل إذا
ضم شعره كما يفعله العلويون أو لا تركه هل يجب
ايصال الماء إلى أثناء الشعر عن أبي حنيفة روايتان
وذكر الصنف الشريد أنه يجب ايصال الماء إلى أثناء
الشعر امرأة اغتسلت هل تكفي في ايصال الماء إلى ثقب
القرط قال تكفي كما في تحريك الحائض امرأت
اغتسلت وقد بقي اظفارها حيا حتى قد جف
قبل الاغتسال لم يجز غسلها ولو بقي الترن في الأ
اظفار جاز يستوي فيه المدي والقروي وقال بعضهم
يجوز للقروي ولا يجوز للمدي لأنه ذكر في الشحمة
قاف إذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد قال
بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز وان خرج كونه
حتى صار في قلعة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم
يظهر رجل اغتسل وبقي بين أسنانه طعام
جاز وقال بعضهم ان كان زائدا على قدر الخبثية

الرجل

لا يجوز وقال بعضهم ان كان قلباً غصقاً من الماء
قليل كان او كثير لا يجوز كذا في الذخيرة وذكر في المحيط
قد جف وأغسل أو توضأ لم يصل الماء الى ما تحته لم
يجز وفي الذخيرة في مسألة الحناء والذرة والطين
يجز وضوءهم للضرورة وعليه الفتوى وإذا كان برجله
شقاق وجعل فيه الشحمة كان لا يضمر اتصال الماء لا
يجوز وضوءهم وإن كان يضمر يجوز وكذا اتصال الماء
الى داخل الشرة فرض وكذا الاستنجاء عند الغسل وإن لم
يكن عليه نجاسة وكذا تحليل الأصابع في الغتسال في
الوضوء فرض إن كانت الأصابع مفتوحة وإن كانت مضمومة
فموسنة وكذا انقاء البشرة وبلى الشعر لقوله عليه السلام
أقبلوا الشعر وانقوا البشرة **لقوله عليه السلام** إن تحت
كل شعرة جذابة ولو بقي شئ من بدنه لم يصيبه الماء لم يخرج
من الجذابة وإن قل وشرب الماء يقوم مقام الغتضة إذا
بلغ الماء الفقرة وإن تركها ناسياً وصل ثم تذكر

بعض

في الجذابة
في الغتضة
في الوضوء

في الشعر

بعض ويبيد ما صلب **وسنة** الغسل أن يقدم الوضوء
عليه لا غسل الرجلين وإن زيد النجاسة عن بدنه إن
كانت ثم يصيب الماء على رأسه وعلى جسده ثلاثاً أو
يحتج عن ذلك المكان فيغسل قدميه إن لا يسرق الماء
ولا يقتر ولا يستقبل القبلة وقت الغسل وإن يدلك
كل غصانة في البرة الأولى وإن يغسل في موضع لا يراه
أحد وإن لا يتكلم بكلام الدنيا قط **ويستحب** أن
يمسح بمذيل بعد الغسل وإن يغسل جلده بعد
التبس وإن يضل سحاة وأما النية فليست بشرط
في الوضوء ولا غتسال حتى أن الجنب إذا اغتسل في الماء
لجاري أو في الحوض الكبير المتبرد أو قام في المطر
الشديد وغمض واستنشق يخرج من الجذابة و
الغتسال على أحد عشر وجهاً خمسة منها أربعة
من الخيض والنقاس والبقاء الحائنين مع غيوبة
الحشفة وخروج النبي والمذي على وجه الذوق

لا أن يكون على
جرح أو شئ أو
غير ذلك

نشر

2

وَيَدْفَعُهُ وَكَثِيرَةٌ
الْقَارِئُ وَكُتِبَ الْفَقِيهُ وَأَنَّ
خَذَ بِمَتْلِهِ

وإذا أراد الجنب

لما فيه من ترك التعظيم وكذا لا يجوز لهم دخول المسجد
 سواء دخلوا لاجل أو العبور وقال الشافعي رحمه الله
 يجوز العبور وإن أحكم في المسجد يتعمد الخروج إذا
 لم يخف وإن خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا
 يقرأ **فصل** في التيمم والتيمم ركعتين بشرط لا بد
 من معرفتها آثاره ففرضت ضربتان للوجه وضربة
 للذراعين يعني اليدين إلى المرفقين وضربته أن
 يضرب يديه على الأرض وعلى جنس الأرض متفرقا أصابع
 بعضها ثم يفيضها مرة واحدة في ظاهر الرواية و
 عن أبي يوسف رحمه الله أنه يفيضها مرتين ولا
 يجب عليه أن يقطع عضوي التيمم بالتراب فيمسح
 بهما وجهه ثم يضرب ضربة أخرى على ذلك الموضع
 أو موضع أخرى كما ذكرنا ويسح اليمنى ثم يفيضها
 باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين
 فقيين **واستيعاب** العضوين واجب عند الكرخي
 رحمه الله

رحمه الله في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله حتى لو ترك
 شيئاً فليكن من مواضع التيمم لا يجوز وروى الحسن عن أصحابنا
 رحمهم الله أيضاً أن لا يستعاب ليس بواجب حتى لو ترك
 أقل من الأربع يجوز وعلى هذا الرواية تنجز الثاني والثالث
 وتحليل الأصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب في أن
 تحتاط وروى عن محمد رحمه الله أنه قال لو ترك ظهر يديه
 لا يجوز ومقطوع اليدين من المرفقين يسح موضع
 القطع وأما شرطه فالنية ولا يجوز بدون النية و
 كذا طلب الماء أو الغلب على ظنه أن هناك ماء أو
 كان في العرائنات أو أخبر به وجب الطلب بالأصابع
 جماع وأما الاختلاف فيما إذا لم يغلب على ظنه ولم يخبر
 أو كان في العلوات غداً فلا يجب الطلب للشافعي
 رحمه الله ولو أخبر إنسان بعدم الماء جازيلاً خلافاً
 وكذا من شرطه تجزؤ عن أعمال الماء حتى أن المريض
 إذا خاف زيادة المرض أو إبطاء البرء جازيلاً التيمم

إذا كان من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة التيمم

٩٠ على رواية الحسن

أي في رواية الحسن

أي في رواية الحسن

أي في رواية الحسن

أي في رواية الحسن

أي في رواية الحسن

أو لا يستشفاً لا يجوز له التيمم ولو هبته الأخر وسيله
 لا يجوز أيضاً عند الثبوت القدر بوسيلة الرجوع
 كذا ذكر في المحيط وإن لم يكن معه ركن أو رشاء هل يجب
 أن يستل عن رقيقه قبل لأجب ولو سئل فقال لا ينظر
 فعند أبي حنيفة رحمه الله ينتظر إلى آخر الوقت فإن
 خاف فوت الوقت يتيمم ويصلي وعندهما ينتظر
 فإن فات الوقت وكذا العاري ومع رقيقه ثوب واجمع
 على أنه في المحل ينتظر وإن فات الوقت ومن لم
 يجد الماء الأسود الحار والمعل يتوضأ به ويتيمم
 ويأمر بما بدا جاز ولكن الأفضل أن يبدأ بالوضوء
 ومن لم يجد الماء الأسود الفرس عن أبي حنيفة رحمه الله
 روايتان وفي رواية مشكوك وفي رواية مكروه
 ومن لم يجد الماء الأسيد لم فعند أبي حنيفة رحمه
 الله يتوضأ به وعند أبي يوسف رحمه الله يتيمم
 وعند محمد يجمع بينهما ومن لم يجد الماء إلا عصير

العنب

العنب يتوضأ به بالأصابع جنب وجد الماء في المسجد
 وليس معه أحد يتيمم ويحل فإن فصل الماء يتيمم فأياً
 للصلوة لأن نية التيمم للصلوة شرط لصحة التيمم
 للصلوة وكذا لو تيمم من المصحف أو القراءة القرآن عند
 عدم الماء بخلاف سجدة التلاوة وصلوة التافلة ما
 لجواز فانه يصل بذلك التيمم للكتوبات رجل في
 رجليه ماء وهو لا يعلم به فيتيمم وصل إن كان و
 ضعه بنفسه أو غيره بأمرة نفسه فهو على الخلاف
 الذي ذكرنا وإن كان وضعه غيره بغير أمر لا يعيد
 بالإتفاق وأما مسئلة العاري إذا نسي ثوبه في
 المتاع من المشايخ من قال على هذا الخلاف ومنهم من
 قال لا يجوز ومن محمد رحمه الله عليه أنه قال يجوز
 ولو تيمم على شط نهر جار ولم يعلم بالماء فهو على هذا
 الخلاف الذي ذكرنا ولو كفر الصوم وفي ملكه رز
 أو ثياب أو طعام فتسببه بالصحيح أنه لا يجوز عند

أي لو وجد السوط

أمر عيدا أبي حنيفة

قبة
كثيري نولي

أطعمهم
أحسن

ابي يوسف وكذا عند ابي حنيفة رحمهم الله ويستحب
 ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يرجو وجود
 الماء ثم لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت
 مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا ولو كان
 معه ماء ولكن يخاف على نفسه او ابنته العطش
 يجوز له التيمم والجوس في السجى يصل بالتيمم و
 يعيد بعد ما خرج عندهما وقال ابي يوسف رحمه
 الله عليه لا يعيد ولا يسير في دار الحرب اذا منع
 عن الوضوء والصلوة تيمم ويصل بالاماء ثم يعيد
 واجمعوا على ان الماشي لا يصل بالاماء وهو يمشي وكذا
 والسائح وهو يسير بخلاف التيمم وهو يصل بالكبا
 بالاماء واقفا ويسير وابنته او تعد لو صلى بالاماء
 لحوف عذق او سجع او مرض او طين لا يعيد بالاماء
 جماع والمقيد على قاعلا يعيد عند ابي حنيفة وفتح
 رحمهم الله ويجوز التيمم عند ابي حنيفة وفتح
 رحمهم الله

رحمهم الله ويجوز التيمم عند ابي حنيفة وفتح رحمهم الله
 بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والحجر والرمل والطين
 والكحل والورس سنج والبصرة والمغرة وما اشبهها ولا
 يجوز بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة ولا
 الحديد والرصاص والحنطة وسائر الحبوب ولا طعة
 وان كان على هذه الاشياء غير يجوز بغيرها عند
 ابي حنيفة رحمه الله وفي احد الروايتين عن محمد رحمه
 الله ثم عندهما الشرط بحجر وليس على الارض او على
 جنس الارض حتى انه لو وضع يده على حجرة ولا غبار
 عليها او على ارض ندية ولم يتعلق بيده شيء يجوز
 عند ابي حنيفة رحمه الله وفي احد الروايتين عن محمد
 رحمه الله وما عند ابي يوسف لا يجوز اما الفرق بين
 الصخرة وبين الذهب والفضة فهما خلقا في الارض
 لكن الذهب والفضة يذوبان في النار ولا تدوب الصخرة
 فيها كالتراب وليس من جنس الارض مودعان فيها

السائح
 بوجه

ان كان دواعي
 التيمم

او التيمم بالفضة

فيقول شرو

اي الذهب والفضة

الظهاره ماء مطلق طاهر كما ^{في} النجاء ولا ودية والعون
والإبار والجار وتروى بها النجاسة حكمته كانت أو
حقيقته ولا يجوز بالماء المقيّد لما لا يشجار والقار
وماء البطيخ وماء الباقلاء والملف وماء الزرّج وماء
الزغفران وكذا لا يجوز بماء الوبر والحل والعصير
ويجوز ذلك ويجوز إزالة النجاسة الحقيقية عن
الثوب والبدن بماء المقيّد وكل ما يجمع طاهر يكون
إذا انتهى به خلافاً لمحمد كالبن والحل والعصير وما
ذكرنا من الماء المقيّد فإن غسل بالعسل أو بالذهن
أو بالشمع لا يزيلها لأنها لا تتعصير بالعصير الظهارة
ماء خالطه شئ طاهر فغير أحد أوصافه ماء
المذ والماء الذي يختلط به الأسنان أو الصابون
أو الزعفران بشرط أن يكون الظلية للماء من
حيث الأجزاء ولم يزل عنه اسم الماء وإن يكون
رقيقاً بعد فحكمه حكم الماء المطلق وذكر في

الأجناس

الأجناس الناطق التوضي بماء السيل إن لم يكن رقة
الماء غالبية لا يجوز وذكر في الملقط إذا التقي النجس
في الماء حتى أسود ولكن لم يذهب رقيقته جاز
الوضوء به وكذا العفص إذا طرّح وكذلك الحصى
أو البقلة إذا أنقع وإن تغير لونه وطعمه وريحه
وذكر في جامع الصغير ولو طرّح الحصى أو البقلة أو
إن كان بحال لو برد لا يتنجس ولم يزل عنه
رقت الماء جاز الوضوء والأفلاو ذكر في المحيط
لو توضع بماء غليظ بأشنان أو بابس أو بشئ مما يتعالج الناس
به جاز الوضوء به ما لم يغلب عليه ولو بل الخبز إن بقي
رقيقته جاز وإن صار الخبز لا يجوز وفي شرح القدر
إذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه
فهو طاهر وظهور تغير لونه أو لم يتغير ولم يذكر
خلافاً وعلى هذا إذا تغير لون الماء أو ريحه أو
طعمه بطول المكث أو بوقوع الأوراق يجوز به الظاهر

يلاق الحيفة جاز والأفلاو على هذا ماء المطر إذا جرى في ميزاب
السطح وكان على السطح عذرات فللماء طاهر وأما إذا كانت
العذرة عند الميزاب أو كان الماء كله أو نصفه أو كثيره بلاق
العذرة فهو نجس والأفلاو طاهر وإن سأل المطر من الشقوق
أو من الشقب البيت إن كان المطر دائماً ينقطع بعد
فهو طاهر وإن انقطع المطر وسأل من الشقب إن كان على
السطح أو على الكثرة نجاسة فهو نجس وإن كان الماء يجري
ضعيفاً ينبغي أن يتوضأ به على الوقار حتى يمر الماء
المستعمل وقال بعضهم لو وقع بيد نجس ما تحته وينقطع
الجريان فليس بجاره إن كان بخلافه فهو جاز وفي المنتقى
إذا كان بطن النهر نجس وجري الماء عليه إن كان الماء كثيراً
حيث لا يري ما تحته لا يتنجس وإن كان جميع البطن نجساً

الأفلاو غلب عليه لون الأوراق فيصير مقيّداً وكذا
إذا يتقن بطوريته أو غلب على ففته جازت به الظهارة
حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتقن بوقوع النجاسة
بتوضأ به ويفسّل به ولا يتمم وكذا إذا دخل الحمام
وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتقن بوقوع النجاسة
بتوضأ به ويفسّل ولا ينتظر إلى الماء الجاري و
كذا إذا التقي في الماء الجاري شئ نجس كالحيفة
والخمر لا يجس ما لم يتغير لونه أو ريحه أو طعمه
وعن محمد إذا حبت جبت من الخمر في الفرات أو في
الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ جاز إن لم
تغير أحد أوصافه وإذا جلس الناس صفواً على
شقة نهر ويتوضأ جاز وهو الصحيح وذكر الناطق ساقية جاز
صغيرة فيها كلب ميت قد سدد عرضها جري الماء عليه لا بأس
بالوضوء أسفل منه إذا لم يتغير وحوار عن أبي يوسف وذكر
في النوازل إذا كان الماء الذي يلاق الحيفة دون الماء الذي لا

يلاق

ولو كان في النهر ماء رآك فتجسس فتزل من غلظه ماء ظاهر فاجراه
وسيلة تطهر ولو توضع منه جاز اذا لم يركبها **فصل في الجنب**
والمحوض اذا كان عشرين في عشرين ينجس فيه كبر بوقوع نجاسة
اذا لم يركبها انما اذا كانت النجاسة من رية قال بعضهم يتنجس
ما حول النجاسة مقدار حوض صغير وبعض المشايخ الجاري
جعلوه كالماء الجاري ويتوسعون فيه لعموم البلوي ويبنى
على هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فستطمن غسالته
في الماء فرغ من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا اعلموا ان
يوسف لا يجوز الاستعمال لان غدره التحريك بشرط ومما
بخاري قال يجوز الوضوء لعموم البلوي وعلى هذا اذا كان
الرجال صفوا فابتوضون من حوض كبير جاز وفي اجناس
الناطق ان من اغتسل في الحوض الكبير فلا اضرار بوضوء
في ذلك المكان وليس لرجل ان يثوضا يغتسل في حوض
الكبير بناحية الخيفة الاصل فيه اذا لم يكن النجاسة من رية
يجوز مطلقا وروي الفقيه ابو جعفر لو توضع في اجرة

القصب

القصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا الوضوء في ماء فيها زرع
وكذا الوضوء في غدير وعلى جميع وجه الماء جفراة فقد
قبل ان كان مجال تحريك تحريك الماء يجوز وكذا الوضوء في
انحد ماؤه والحد رقيق انكسر بالتحريك وانما اذا كان الجحد
كثيرا قطع لا يتحرك تحريك الماء لا يجوز وان كان قليلا قطع
قليلا لا يتحرك تحريك الماء يجوز والمحوض اذا انحد ماؤه
فثقب في موضع منه فوقت منه نجاسة او ولغ الكلب
او بوضوء به الانسان قال ابو بكر الاسكافي يتنجس وقال
عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس
اذا كان الماء تحت الجحد عشرين في عشرين وان كان الماء متصلا
بالجحد والقوي على قول زهير واي بكر وان كان منفصلا
يجوز بلا خلاف فهو كالخوض لسقف وان ثقب الجحد قطع
الماء في الثقب فولغ الكلب يتنجس عند عامة العلماء ولم
تزل نجاسة ما لم يخرج ما في الثقب من الماء ولو توضع في ثقب
الجحد ولم يقع غسله في الماء جاز على كل حال ولو وقع في الثقب

اي حوضا روي جفراة

الكل

ثبوت او غيرها فاما ان كان الماء تحت الجحد عشرين في عشرين لا يتنجس
وان كان اقل عشرين في عشرين يتنجس ولو ان ماء الحوض اذا كان عشرين
في عشرين فغسل فصار سبعا فوسج فوقت النجاسة فيه يتنجس
وان استلذ صارت نجسا ايضا قبل لا يصير نجسا حوض كبير وفيه نجاسة
فامتلاء قبل وجس وقبل ليس نجس وفيه اخذ اكثر المشايخ الجاني
روي ذكره في الذخيرة فان دخل الماء من جانب وخرج من جانب
قال ابو بكر الاغثن لا يطهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات وقال
غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما فيه وقال ابو جعفر يطهر وان
لم يخرج مثل ما في الحوض وهو اختيار صدر الشهيد حوض صغير
يدخل الماء من جانب ويخرج من جانبه بوضوء فيه انسان ان
كان الحوض اربعين في اربع او مادونه يجوز فيه الوضوء وان كان
فوق ذلك لم يجوز لان الظاهر ان الماء لا يستقر وقتله بل يدور
حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض الكبير من ذلك لا يجوز
لان الماء يستقر فيه فلا يكون كالجاري فلا يجوز الا ان يتوضأ في
موضع الدخول والخروج وكذا عين الماء اذا كان نجسا في خمس وكان

يخرج

الماء يخرج منها ان كان يتحرك الماء من جانبه وهو يستعين بالتحريك
يجوز وقال القاضي الامام محمد بن القاسم غير لازم ان يخرج
الماء المستعمل من ساعته لكن تده وقوته يجوز والافاء الوضوء
بالنبي اذا كان ذاقا بحيث يتقاطر يجوز ولا يثبتم حوض صغير
كروي رجل نهره واجري الماء فتوضأ من النهر جاز وان اجتمع
الماء في موضع وكوي رجل منه نهره واجري الماء فتوضأ جاز
وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت وذكر في
المحيط وفي النوادر ابو العلي عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة
الماء الجاري اذا دخل به وفيه قد لم يتنجس واختلاف الناس
في هذا القول قال بعضهم مراده حالة محصورة وهو ما اذا كان
الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغتفون غرقا
متدركا ومنهم من قال هو عند بمنزلة الماء الجاري على كل حال
لاجل الضرورة لا بوي ان الحوض الكبير للحق بالماء الجاري على كل
حال لاجل الضرورة ولو دخل الجنب بده يطلب القصعة و
ليس عليه بده نجاسة حقيقة يتنجس عند ابي حنيفة وعند

خون

الماء

الماء

الماء

الماء

الماء

ظاهر ولو ادخل الكفار او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن
على ايديهم نجاسة حقيقة ولو ادخل الصبي يده في الاناء لا يتنجس به
استحسانا ولو توضع جاز حوض الحمام اذا تنجس يطهر
اذا خرج مثل ما كان فيه مرة ولو ادخل رأسه في الاناء بشية
المسح او حقيقه جاز بالاتفاق ولا يصير الماء مستعملا عند
اي يوسف رح **فصل في المسح على اليدين** للمسح عليه جائز
بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذا البسهما على طهارة
كاملة فان كان مقيما يمسح يوم وليلة وان كان مسافرا
ثلاثة ايام ولياليها او ابتداءها عقب الحدث ولا يهبط وقت
الطهارة ولا وقت اللبس ولو غسل رجله ولبس حقيقه ثم
اكل الطهارة قبل ان يحدث جاز للمسح عليها عندنا خلافا
للسانيني لان عندنا كفيه بان يكون ملبوسا على طهارة
كاملة عند اول الحدث والطهارة الناقصة هي طهارة
العذر حتى ان المستحاضة ومن معها اذا توضأت و
ليست قبل ان يظهر منها شيء تمسح كالامعاء ولو لم يست
بطهارة

بطهارة العذر تمسح في الوقت عندنا وعند فر تمسح تمام المدة ولا
يجوز للمسح لمن وجب عليه الغسل صورته رجل اقله وتيمم عند عدم
الماء فاحدث بعد ذلك فوجد ماء قد رمايتوضاء به فانه يتوضا به
ولا يمسح على حقيقه لانه وجب عليه الغسل والرجل والمرأة فيه
سواء والمسح على ظاهرهما خطأ با الاصابع يبدأ من قبل الاصابع
الى الساق اعتبارا بالغسل وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع
من اصابع اليد ولو وضع يديه من قبل الساق وعدها على رؤوس
الاصابع جاز ولو مسح عليها عوضا جاز وكذا لو مسح ثلثة اصابع
موضوعة غير ممدودة جاز ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع
ذلك كيفية المسح ان يضع يديه على مقدم خفيين ويجافي ويد
هما الى الساق او وضع كفيه مع الاصابع وعدهما جملة ولو مسح برؤوس
الاصابع ويجافي اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يكون الماء
مقاطعا والمسحب ان يمسح باطن الكف ولو مسح بظاهر كفيه
يجوز ولو مسح على باطن حقيقه او من قبل العقب او من جوانبها
لا يجوز وذكر في المحيط الوضوء ومسح بباطن يثبت على كفيه بعد الغسل

يجوز ولو مسح رأسه ثم مسح على خفيه ببله بقيت لا يجوز ولو توضأ
ولم يمسح وحاضرا في الماء لانية المسح او مشى في الخشيش المبني بالماء
او بالمطر يجوز وكذا اذا اصابه المطر ينوب عن المسح خلافا للشافعي
وفي بعض الروايات لا يجوز له ان يمسح خلف كاهله ومن ابتداء المسح
فهو مقيم مسافرا قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام ولياليها او
من ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ان كان مسح يوما وليلة
او اكثر واكثر من يوم وليلة يلزمه نزعها وغسلها وان كان مسح
اقل من يوم وليلة اتم مسح وغسل الرجلين ومن لبس الجرموقين
فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه وان كان مسح
على الخفين ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين ولو نزع
يوم وليلة احد الجرموقين فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه
ولا يجوز للمسح على الجرموقين المتخفين وان كان خفاه غير
متخفين وكذا لا يجوز للمسح على خف فيه خرق كبير يتبين فيه
ثلثة اصابع الرجل الصغار وان كان اقل من ذلك جاز واذا كان
للخرق في خف واحد قد را صبعين في موضع وفي موضعين وفي آخر
قد را ص

قد را صبع جاز للمسح وان كان في خف واحد يجز فلا يجوز بشرطه
ظهور الاصابع بكاملها ولو ظهر لا بهام وهي مقدار ثلثة اصابع
من غير هاجاز للمسح ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع
وانقاعه اقل من ذلك لا يمسح جواز للمسح وكذا الحكم لو اتفق
حرزه الا انه لا يري شيء من قدمه ولو كان يده في حالة المشي
لا يبرئ في حالة الوقوف كذا ذكر في المحيط والخرق اذا كان فوق
الاجب لا يمنع واذا اراد ان يخلع حقيقه فتنزع القدم من الخف غير
ان القدم في الساق بعد ان تقصصه وان نزع بعض القدم عن
وروي عن ابي حنيفة اذا خرج الكثر العقب عن الخف انقص للمسح وفي
بعض الروايات اذا اصاب حال العقد المشي المعتاد انقص انقص
وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع القدم مقدار ثلثة اصابع لا
ينقص وهو رواية عن محمد وبه اخذ بعض الشافعية وفي كتاب الصلوة
لا يبي عبد الله الزعفراني رجل مسح على الخفين ثم دخل الماء ان لبس
جميع احدي القدمين ينقص مسحه رجل الخرج عقبه من عقب الخف
الا ان مقدم قدمه في الخف في موضع للمسح له ان يمسح مالم يخرج صدور

المسح وان كان على القلب لا ينقص
اي انقلب بين يديه
احد لا ينقص

ثم في موضعين
اي في موضعين
اي في موضعين

قديمه عن الحنف الى الشاف وفي بعض المواضع ان كان صدور القدم في موضعها والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه ولو كان الحنف واسعا اذ رفع القدم يرفع العقب حتى يخرج موضع عاد العقب الى موضعها لا ينتقض وعن محمد حنف فيه تنقي مفقوح وبطالة الحنف عن حرقه او غيرهما غير منفتح حتى يرفا في الحنف جاز المسح لذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والقفازين ويجوز المسح على الجباير وان شذها على غير وضوء وان سقطت عن غير بروء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء يبطل المسح على وجوهه ان كان لا يغتسل ما تحت والمسح على الجباير انما يجوز اذا لم يقدر ولا على المسح على القرحة بان كان يضربها الماء اما اذا كان يقدر المسح على القرحة فلا يجوز وقال يوهان الذين ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنها غافلون وان ترك المسح على الجبيرة والمسح لا يضرم جاز عند ابي حنيفة خلافا لها **اما الاستيعاب** المسح فشرط عند البعض وبعضهم قالوا اذا مسح على اكثرها جاز وان مسح على النصف او دونه لا يجوز ويلتقي بالمسح مرة واحدة وهو التقيح ولو كانت للجراحة

والبيع
عوز او زوشي
بكره

في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة جراحة جاز المسح تبعها لموضع الجراحة ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعبين ودونها فانه غسل موضع القطع فرض وليس حقيقه ينظر ان كان في موضع القدم مقدار ثلثة اصابع او اكثر مسح والا يغسلها الا انه وجب غسل موضع المقطوع وان كان الفاسل مقطوع الاصابع وبعض الحنف خال عن القدم وان وقع المسح على الغسل من الرجل مقدار ثلثة اصابع جاز والا فلا وكذلك اذا كان الحنف واسعا وبعضه خال عن القدم رجل وضوء ومسح على الجبيرة وليس حقيقه ثم احدث قبل ما برئت فوضوء مسح على الجبيرة والحقيق فان احدث بعد ما برئت لا مسح لانه ليس على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسبيج اذا كان الشقاق في رجله فجعل فيه الدواء او النخم بماء فوق الدواء والنخم لا يفيد المسح ان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء يستعين بغيره حتى يوضئه وان لم يستعين ويتمم جازت الصلوة عند ابي حنيفة وان لم يجد من يوضئه جازت الصلوة بالاخلاف ولما مسح على الجواب

في موضع الغسل

في موضع

في موضع

فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكون مجازين او متعقلين وقال لا يجوز اذا كانا خنثيين لا يشقان الماء وعليه الفتوى ذكر في الذخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في اخرهم والخنثيان ان يمسك على الساق من غير ان يشده بشئ ويجوز المسح على الجفاف المتخذة من اللبوء الذكية لا مكان قطع المسافة بها **فصل في نوازل الوضوء المعاني** النافضة للوضوء كما يخرج من السبيلين وان خرج من قبل الرجل والمرأة ربح ميتة الصحيح انه لا ينتقض لذكره في المحيط وان خرج من اللقائض يجب عليها الوضوء وذكر في جامع قاضيا يستحب لها ان يتوضاء ولذا الدرر والخصائص اذا خرج من هذين فعليه الوضوء وان خرج للدود من الفم والاذن او من الجراحة لا ينتقض وان دخل الخنقة ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينتقض ولا حوطان يتوقفا وان اقطر الدم في اجلايه فعاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما وان اختشيت احليله خوفا من خروج البول ولو لا القطر يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوءه ما لم يظهر البول على القطة وان غابت القطة ثم اخرجها واخرجت رطوبة انتقض وان اقبل الطرف الداخل ولم

في موضع

ينفذ

ينفذ لم ينقض وان سقطت ان كانت رطبة انتقض وان كانت جافة لا ينقض وكذلك الحكم في كسف النساء اذا سقطت سواء كان الكسف في الفرج القاع او في الخارج وان كانت اذا احتشيت في الفرج الخارج فابتل داخل الخشخشة انقض نفذ ولم ينفذ ولما اذا احتشيت في الفرج الداخل انقض نفذ خارجا انتقض والا فلا وكذلك امره اذا جعلت القطة في قفله ان انتهت الى الفرج الداخل انتقض وضوءها لانه تم الدخول لذكره في الوقعات اما الخارج من غير السبيلين فيوجب انتفاض الطهارة عندنا على التفصيل خلافا للشافعي كالقوة والدم ونحوهما اما التي اذا كان ملاء الفم ينتقض سواء كان طعاما او ماء او ميرة فان كان بلغما لا ينتقض عند ابي حنيفة وعنه سواء نزل من الرأس او صدر من الجوف وان قاء دما فبو وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة انتقض وان لم يكن ملاء الفم وعنه محمد لا ينتقض ما لم يكن ملاء الفم وان قاء طعاما قليلا ان اتحد للجلس يجمع عند ابي يوسف وقال محمد ان اتحد السبب يجمع والا فلا وينبغي اتحاد السبب انه اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس عن الغث والرقيع اما الدم ونحوه ان خرج من البدن اذا سال نفث وعلى هذا مسائل

فيل

منها نقطة فشرحت فقال فيها ماء اودم او صد بدني سال عن راس الخبيخ
 نقض وان لم يسيل او تفسد السيلان ^{اي ان يسيل} يخرج عن راس الخبيخ ^{اي ان يسيل} واقفا
 اذا على راس الخبيخ ولم يسيل لا يكون سائلا وقال بعضهم اذا خرج
 وتجاوز الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال نقض وان مسح
 الدم عن راس الخبيخ بقطنه فمسح ثم خرج فمسح ثم غطى والحق القرا
 عليه بنظر ان كان جال لو تركه لسال بنقض والا فلا ولو بزج و
 في نزاقه دم ان كان البزاق غالبا فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا
 فعليه الوضوء وان استويا يتوضأ احتياطا ولو غشي شيئا فرآى عليه
 اثر الدم فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او
 اصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا فلا وعن محمد
 الشيخ اذا كان في عينيه دم ويسيل الدموع منها اوجب الوضوء وقت
 كل صلاة التي اخاف ^{اي ان يسيل منه} صد يد فيكون صاحب
 العذر وفي الفتاوى الغريب في العين بمنزلة الخبيخ واما صاحب
 القصر الذي لا يرقاء ومن به سلس البول والمستحاضة يتوضون
 لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من
 الفريض

منها نقطة فشرحت فقال فيها ماء اودم او صد بدني سال عن راس الخبيخ نقض وان لم يسيل او تفسد السيلان يخرج عن راس الخبيخ اذا على راس الخبيخ ولم يسيل لا يكون سائلا وقال بعضهم اذا خرج وتجاوز الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال نقض وان مسح الدم عن راس الخبيخ بقطنه فمسح ثم خرج فمسح ثم غطى والحق القرا عليه بنظر ان كان جال لو تركه لسال بنقض والا فلا ولو بزج و في نزاقه دم ان كان البزاق غالبا فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء وان استويا يتوضأ احتياطا ولو غشي شيئا فرآى عليه اثر الدم فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا فلا وعن محمد الشيخ اذا كان في عينيه دم ويسيل الدموع منها اوجب الوضوء وقت كل صلاة التي اخاف ان يسيل منه صد يد فيكون صاحب العذر وفي الفتاوى الغريب في العين بمنزلة الخبيخ واما صاحب القصر الذي لا يرقاء ومن به سلس البول والمستحاضة يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفريض

الفريض والنوافل فاذا خرج بطل وضوءهم وكان عليهم استئناف الوضوء
 لصلاة اخرى فان تواترت للمستحاضة تسخ وان توضى حين
 تقطع الشمس بقي طهارته حتى يذهب وقت الظهر خلا لابي
 يوسف وزفر بن يحيى ان يربط جرحه ثقيل بالخيصة وان احاب
 ثوبه من ذلك الدم اكثر من قدر الدم لم يغسله اذا علم انه اذا
 غسله لا يتنجس ثانيا ولو كان نجسا لا يتنجس قبل الفراغ من الصلاة
 ثانيا جاز له ان لا يغسله ولا يمسح به صاحب العذر اذا منع الدم عن
 الخروج بعلاج يخرج من ان يكون صاحب العذر ولهذا المعنى
 المقصود لا يكون صاحب العذر بخلاف الحائض اذا احتشمت لا
 يخرج من ان يكون حائضا رجل به جد يري منها ما عدا سائل فتوضأ
 ثم سأل النبي لم تكن سائلة نقض وضوءه لانه الجدي في موضع
 هذا مسله المتخرجين وصاحب الحديث الدائم من لا يغني عليه
 وقت الصلاة كامل الا والحديث الذي ابتلى به يوجد منه واذا
 توضأ للحديث والدم منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في حكم
 الفقه واذا انقطع الدم وقتا كاملا يخرج من ان كان صاحب العذر
 ان ام جبار

منها نقطة فشرحت فقال فيها ماء اودم او صد بدني سال عن راس الخبيخ نقض وان لم يسيل او تفسد السيلان يخرج عن راس الخبيخ اذا على راس الخبيخ ولم يسيل لا يكون سائلا وقال بعضهم اذا خرج وتجاوز الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال نقض وان مسح الدم عن راس الخبيخ بقطنه فمسح ثم خرج فمسح ثم غطى والحق القرا عليه بنظر ان كان جال لو تركه لسال بنقض والا فلا ولو بزج و في نزاقه دم ان كان البزاق غالبا فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء وان استويا يتوضأ احتياطا ولو غشي شيئا فرآى عليه اثر الدم فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا فلا وعن محمد الشيخ اذا كان في عينيه دم ويسيل الدموع منها اوجب الوضوء وقت كل صلاة التي اخاف ان يسيل منه صد يد فيكون صاحب العذر وفي الفتاوى الغريب في العين بمنزلة الخبيخ واما صاحب القصر الذي لا يرقاء ومن به سلس البول والمستحاضة يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفريض

كان حاله لم يوطئ نقض ولو كان في الكاف او في السرة لا ينقض في
 الخلتين وكذا الاغصاء والجئون ناقض وان قل ولذا السكر وحذ
 السكران لا يعرف الرجل من المرأة وقال محمد بن الحنفية اذا دخل في
 بعض مشيته حرك فهو سكران وكذا الفقهية ناقضة في كل صلاة
 ذات ركوع وسجود ينقض الوضوء والصلوة سواء كان عامدا او ناسيا
 وان كان فقهه في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة وسجدة السهو
 لا ينقض ذكره في الاثر وان نام في صلاته ثم نهقهه فسدت
 صلاته ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل وقال في المحيط من دلت
 صلوته ليه اخذ عامة المتأخرين وان فقهه القبلي وصلاته
 لا ينقض وضوءه واما التيمم فلا ينقض الوضوء وحذ الفقهية
 قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء ويكون مسموعا له ويجوز له
 وقال بعضهم لا ينقض حتى يسمع صوته وحذ الفتح ما يكون
 مسموعا له لا يجزئه وحذ التيمم لا يبطل الوضوء والصلوة
 والفتح يفسد الصلاة الوضوء وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة
 عند أبي حنيفة وابي يوسف واما من الذكر بالاحمال وكل شيء
 كان

منها نقطة فشرحت فقال فيها ماء اودم او صد بدني سال عن راس الخبيخ نقض وان لم يسيل او تفسد السيلان يخرج عن راس الخبيخ اذا على راس الخبيخ ولم يسيل لا يكون سائلا وقال بعضهم اذا خرج وتجاوز الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال نقض وان مسح الدم عن راس الخبيخ بقطنه فمسح ثم خرج فمسح ثم غطى والحق القرا عليه بنظر ان كان جال لو تركه لسال بنقض والا فلا ولو بزج و في نزاقه دم ان كان البزاق غالبا فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء وان استويا يتوضأ احتياطا ولو غشي شيئا فرآى عليه اثر الدم فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا فلا وعن محمد الشيخ اذا كان في عينيه دم ويسيل الدموع منها اوجب الوضوء وقت كل صلاة التي اخاف ان يسيل منه صد يد فيكون صاحب العذر وفي الفتاوى الغريب في العين بمنزلة الخبيخ واما صاحب القصر الذي لا يرقاء ومن به سلس البول والمستحاضة يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفريض

منها نقطة فشرحت فقال فيها ماء اودم او صد بدني سال عن راس الخبيخ نقض وان لم يسيل او تفسد السيلان يخرج عن راس الخبيخ اذا على راس الخبيخ ولم يسيل لا يكون سائلا وقال بعضهم اذا خرج وتجاوز الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال نقض وان مسح الدم عن راس الخبيخ بقطنه فمسح ثم خرج فمسح ثم غطى والحق القرا عليه بنظر ان كان جال لو تركه لسال بنقض والا فلا ولو بزج و في نزاقه دم ان كان البزاق غالبا فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء وان استويا يتوضأ احتياطا ولو غشي شيئا فرآى عليه اثر الدم فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا فلا وعن محمد الشيخ اذا كان في عينيه دم ويسيل الدموع منها اوجب الوضوء وقت كل صلاة التي اخاف ان يسيل منه صد يد فيكون صاحب العذر وفي الفتاوى الغريب في العين بمنزلة الخبيخ واما صاحب القصر الذي لا يرقاء ومن به سلس البول والمستحاضة يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفريض

تأثيره القار فلا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعي ولو حلق
الشعر أو قلم الأظفار بعد ما توضع لا يجزئ عادة الوضوء
ولا امر الماء عليه ما ومن يتيقن في الحدث فعليه الوضوء
ومن شك في خلال الوضوء فعليه غسل ما شك وإن شك بعد
تمام الوضوء فلا يلتفت ما لم يتيقن **فصل في نجاسة** على ضربين
نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة **أما النجاسة الغليظة** كما
لعدنة والبول والدم والخر ولحم الخنزير ولحم الكلب وجميع أجزاءه
وطوم ما لا يؤكل لحمه إذا لم يكن مذبوحا بالتسمية وأما إذا كان مذبوحا
بالتسمية وصلى مع لحمه أو جلده قبل الذباجة يجوز ألا يخبر
إذا ذبح بالتسمية لا يظهر ولو ذبح جلده بعد الزكوة ففي ظاهر
الرواية عن أصحابنا لا يظهر وعليه عامة المشايخ وروي عن
أبي يوسف أنه يظهر ويجوز بيعه أما الأوراث والأختار
فكلها عند أبي حنيفة نجس مغلظ وعندهما نجاسة خفيفة
وفي غنية الفقهاء بول الحمار وخره الذباجة والبط نجس نجاسة
غليظة **أما النجاسة الخفيفة** يكون ما يؤكل لحمه من الطيور وروا
الحندواني

الحندواني وقال محمد كلاهما طاهر وأما بول الحرة ففي ظاهر الرواية
نجس مغلظ وأما خر ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الذباجة و
البط والأورث طاهر كما للحامة والعصفور ونحوهما ولو وقع في الماء
لا يفسد وكذا بول الفارة إذا وقع في الدهن لا يفسد إذا كان قليلا
لعموم البلوي البيضة إذا وقعت من الذباجة في الماء والموتة لا
يفسد وكذا السمكة لا تقضى إذا خرجت من شاة ميتة أما الماء
المستعمل نجس نجاسة غليظة عند أبي حنيفة وعند يوسف نجس
نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير ظهور وبما أخذ أكثر المشايخ
والمستعمل كل شيء قبل به النجاسة أو استعماله في البدن على وجه
القربة امرأة غسلت القدرة أو القضاة أو يد هامن الوسخ
أو العجين لا يصب الماء مستعمل وكل إهاب ربح فقد طهر سوى الخنزير
سواء كان مأكول اللحم وغير مأكول اللحم جلد لا متى إذا وقع مقدار ظفر
في الماء يفسد الماء وفي الحافاة كل ما كان سؤره نجس يظهر لحمه
وجلده بالزكوة وعن محمد جلد ذيب أو كلب يظهر بالذبح وعصيته
وغضها وقرونها ورشها وشعرها وموتها وظفرها طاهر إذا لم
ملك بينوز بندي قلدي بوني طرقي

وإذا وقع في الماء من كل شيء
النجس ولو كان في الماء
من كل شيء إذا
الاستعمال في كل شيء
في التسمية طهر جلده
وغيره مع أجزاءه

يكون عليها وسومة أما جلد الغيل يظهر بالذباجة وعظم طاهر
يجوز بيعه إلا عند محمد ربح وروي عن محمد امرأة صلت وفي
عنقها فلادة عليها سنن أسدا وتعلب أو كلب جاز صلواتها
في العيون وزكوا النسخ الإمام لا سبأ في شرح السجواب أخرج
من دار الحوب وعلم أنه مذبوح بوردك الميتة لا يجوز الصلوة به
ما لم يغسل وإن علم أنه ذبح بنسب طاهر جاز وإن لم يغسل
وإن شك فالأفضل أن يغسل والذباجة على ضربين حقيقة و
حكمية فالحقيقة أن يدبغ بنسب طاهر كالعص والبسج وغيرها
ولو أصابها الماء بعد الذباجة فابتل الحقيقة لا يعود نجسا وأما
الحكمية أن يخرج عن حكم الفساد أقالا بالترتيب أو بالتشيس أو
بالقائه في الريح فلا أصابه بعد الذباجة حكمية ماء أي ضيفة
روايتان في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا وكذا
الثوب إذا أصابه منق ففرق في الأرض ~~إذا جفت~~
وكذا البيوت إذا استجست فغار ماؤه ثم عاد في فناري فاضي حان
أن الأظفار في البيوتان يعود نجسا **فصل** إذا وقعت في البيوت حاسة
نزعحت

نزعحت وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها وإن وقعت
فيها فارة أو عصفورة أو نحوها ينزع منها عشرون دلو إلى اثنين
فإن ماتت فيها حمامة أو دجاجة أو ستور ينزع منها أربعون
دلو إلى حسين وإن ماتت فيها شاة أو كلب أو دمي ينزع سبع دلاء
وكذا إن استخرج الكلب أو الخنزير جازا وقد أصاب الفم ينظر
إن كان سؤره طاهرا لا يتوضأ احتياطا وإن توضأ جاز وإن
كان سؤره نجسا ينزع كله أيضا وإن كان سؤره مكروها ينزع منها
عشر دلاء ونحوها احتياطا وإن كان سؤره مشكوكا ينزع كله أيضا
كذا روي عن أبي يوسف إن انتفع فيها الحيوان أو تنفس نزع
جميعها من الماء صغر الحيوان أو كبر وإن وجد في البئر فارة ميتة ولا
يدرؤن متى وصفت وإن لم تنفع ولم تنفس أعاد وأصلوة
يوم وليلة إذا كان في توضؤ منها وغسلوا كل أصابه ماؤها أو
إن انتفعت أو تنفست أعاد وأصلوة ثلاثة أيام ولياليها
عند أبي حنيفة وقالا ليس عليهم أعاد حتى يتحقق أنها متى
فوجب بغيره أو بعينين في البئر من بعرا نعم ولأجل فإن أخرجت قبل
إذا وقعت في البئر

وإذا لم يصب الماء من كل شيء
النجس ولو كان في الماء
من كل شيء إذا
الاستعمال في كل شيء
في التسمية طهر جلده
وغيره مع أجزاءه



ان تقسخت لم يتنجس البئر فان اخرجت بعد انقخت
 يتنجس وهذا استحسانا والقياس ان يتنجس على كل حال
 لان هذه النجاسة وقعت في الماء القليل فتنجسه كما لو وقعت
 في كفاؤه وان وقعت في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين
 وقعت لم يتنجس ايضا وروي عن ابي حنيفة البصرة اذا
 كانت يابسة لم يفسد الماء ما لم يستكثره الناس لعموم
 البلوي وفي الرواية للناس اختلاف بين المشايخ بعضهم افى
 بالمتنجس وبعضهم لا وسوي بين القطب واليابس **الاول**
والاحشاء بمنزلة للناس وكان المشايخ على انه يعتبر فيه
 الضرورة والبلوي وان كان ضرورة وبلوا لا يحكم بالنجاسة
 لضرورة والوقت صلياً فهو بمنزلة البعوض اذا وقع في اللحم
 العصفور لم يفسد وهذا مذهبنا واذا وقع في اللحم
 البط لا وقع في الحفاش وبوله لا يفسد وكذا ذوق ما لا
 يؤكل من الطيور طاهر عند اخلافنا لمجد وقال بعضهم روي
 عن ابي حنيفة وابي يوسف ذوق سباع الطيور لا يفسد اللحم
 الا اذا

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

الا اذا انقخت وفسد الاواني وان قلت ولا يفسد الماء الكثير
 وان بالث شاة او بقرة يتنجسه الا عند محمد وان قطرت دم
 في البئر او غمرهم ينزع الماء كله وفي الذخيرة جنب نوح دلو
 فيصت على رأسه فيطاط من جسد في البئر لا يتنجس للصنف
 وان وقع جنبك او دخل بطلب الدلو وقال ابو حنيفة الرجل جنب
 والماء نجس وفي رواية يخرج من الجنبه اذا تضرعوا
 فعلى هذه الرواية له ان يقرأ القرآن وقال ابو يوسف الرجل
 وللاء طاهر وقال محمد كلاهما طاهران هذا اذا لم يكن على بدنه
 نجاسة حقيقة وان كانت يتنجس الماء بالاجماع ولو وقع الكثر
 من فارة واحدة عن ابي يوسف انه قال الى اربع ينزع عشرون
 او ثلثون وان كانت خمساً ينزع اربعون دلو او خمسون فان كانت
 عشر ينزع ماء البئر كله وان كانت البئر معينا لا يمكن نزعها
 اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء كيف بقدر قال بعضهم يحفر
 حفرة مثل عمق الماء وعرضه فينزع حتى يملأ الحفرة وقال
 بعضهم يحكم به ذاعلي فينزع بحكمها وعن محمد ما نزل دلو

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

الى ثلثائة دلو وان نزع لوقع الفارة عشرون وثلثون طهر الدلو
 والرشاد وكذا في غيرها وموت ما ليس له نفس سائله في الماء لا
 يتنجس الماء ولا غيره كاللبن والذباب والذباب والعقارب وكذا
 موت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء كالتفك والصفور
 والسرطان واذا ساق في غير الماء اما التفك لا يتنجسه بالاختلاف
 واما الصفور اذا مات في البصير فيه اختلاف المتأخرين واكثرهم
 على انه يتنجس وكذا لا سيما في شجرة ما يعيش في الماء كالحل
 لحمة اذا مات في الماء ونقشت او تقسخت فانه يكره شرب ذلك الماء
 اما الحية البرية اذا ماتت في الماء يفسد الماء كذا الحية
 المائية ان كانت كبيرة لها دم سائله وكذا الوزغة ان كانت
 كبيرة **فصل** في الاستسار سور الا وهي طاهر سواء
 كان مسلماً او كافراً او جنباً او طاهر وسور ما يؤكل لحمه طاهر
 كالابل والبقرة والعنز واما سور الفرس فعند ابي حنيفة اربع
 روايات نجس مشكوك مكره طاهر وعند طاهر بلانك
 وبه اخذ بعض المشايخ وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم
 نجس

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

نجس وسور سباع الطيور وما يسكن في البيوت كالحية و
 العقارب والوزغة والفارة والذخيرة المحلاة مكره
 وسور الحية فان كان الفارة ثم الماء يتنجس الا وسور
 البغل والحمار مشكوك وعرف كل شيء يعتبر سور الا
 ان عرف الحمار عند ابي حنيفة في رواية المشهورة
 محض وقال شمس الامنة نجس الا انه جعل عقراً في
 الثوب والبدن كمان الضروف ولين الا ان نجس
 في ظاهر الرواية وعن محمد انه طاهر فلا يؤكل هو الصحيح وان
 اصاب الثوب من سور المكره لا يمنع اذا اصاب الثوب والبشر
 من سور المشكوك لا يمنع ايضا وروي عن ابي يوسف انه قال
 منع اذا انقش والقحيج ان الشك في طهورة لا يلهيها رة
 وان اصاب من سور النجس منع اذا زاد على قدر الدرع
 او دونه في عفو لا يمنع عندنا وعند الشافعي منع جواز
 الصلوة وان قلت وينبغي وان كانت اقل من قدر الدرع ان
 غسل حتى ان الثوب اذا اصاب من النجاسة الغليظة اقل

في النجاسة
 في النجاسة
 في النجاسة

من قدر الذرهم ولم يغسلها ثم اصابته مقدار ما جمعت بتلك
النجاسة نصير اكثر من قدر الذرهم منعت جواز الصلوة بالاجماع
وروي عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته الا انهم هو
شبهه بل عرض الكف قال ابو جعفر بقدر بالوزن في النجاسة
المتجسدة كالغزاة والعرض في النجاسة الرقيقة كالبول والدم والنجاسة
وهي نجس اقل من قدر الذرهم ثم انبسط قال بعضهم بغير وقت
الاصابة فلا يمنع وقال بعضهم يمنع وفيه اخذ وان اصاب الجلد
نجاسة فنتثر او ادخل يد في الثمن النجس والمراة اذا
احتضنت بالحياء النجس والثوب اذا اصبح بالصبي النجس
ثم غسلت مرة طهر الجلد والثوب واليد وان بقي اثر الدهن
والصبي وما نشر الجلد فهو عفو وذكر في المحيط بطهر الثوب
بشرط ان يغسل حتى يصفر الماء الا بياض وان غسل بغير خرز
الا بوي اماروي عن ابي يوسف في الدهن النجس اذا جعل في
اناء فصب عليه الماء فغلى الدهن فيرغ فيه ثوب هكذا فعل ثلاث
مراة يحكم بطهارته كذا في الذخيرة رجل ادهن رجله ثم نسيه
وغسل

الاصابة فلا يمنع
وقال بعضهم يمنع وفيه اخذ
وان اصاب الجلد
نجاسة فنتثر او ادخل يد
في الثمن النجس والمراة
اذا احتضنت بالحياء
النجس والثوب اذا
اصبح بالصبي النجس
ثم غسلت مرة طهر
الجلد والثوب واليد
وان بقي اثر الدهن
والصبي وما نشر
الجلد فهو عفو
وذكر في المحيط
بطهر الثوب بشرط
ان يغسل حتى
يصفر الماء
الا بياض وان
غسل بغير خرز
الا بوي اماروي
عن ابي يوسف
في الدهن النجس
اذا جعل في
اناء فصب
عليه الماء
فغلى الدهن
في رغب فيه
ثوب هكذا
فعل ثلاث
مراة يحكم
بطهارته
كذا في
الذخيرة
رجل ادهن
رجله ثم
نسيه
وغسل

31
وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جاز وضوءه ثوب احابه نجاسة
اقل من قدر الذرهم فنقدت الى بطائه وصار اكثر من قدر الذرهم
تمنع جواز الصلوة واذا لقت الثوب المبلول النجس في ثوب
ظاهر يابس فظهرت نذاته ولكن لا نصبر وطبا بحيث لا
يسيل ولا يتقاطر لامح انه لا يصير نجسا وكذا الثوب الطاهر البس
اذا بسط على ارض نجس رطبة وان نام على فراش نجس فغرت
فابتل الفراش من عرقه وان لم يصب بلل الفراش جسده لا
يتنجس وكذا اذا غسل رجله ومشي على لئد نجس وان مشي
على ارض نجسة فابتل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض
ولكن لم يظهر اثر البلل في رجله جازت صلوة وان صار الارض طينا
وطبا فاصاب رجله لا يجوز في الذخيرة رجل رمدت عينه فغرت
واجتمع رمدتها من جانب العين يجب ان يتكف في اتصال
الماء ان لم يضر كما يجب في اتصال الماء الى الماء فاذ اصاب رمدنا
في اذنه فمكث في رمدنا يوما ثم خرج في اذنه فلا وضوء عليه وان
خرج من الفم فعليه الوضوء وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال

او روي
بغير وقت
الاصابة
فلا يمنع
وقال بعضهم
يمنع وفيه
اخذ وان
اصاب الجلد
نجاسة
فنتثر او
ادخل يد
في الثمن
النجس
والمراة
اذا
احتضنت
بالحياء
النجس
والثوب
اذا اصبح
بالصبي
النجس
ثم غسلت
مرة طهر
الجلد
والثوب
واليد
وان بقي
اثر الدهن
والصبي
وما نشر
الجلد
فهو عفو
وذكر في
المحيط
بطهر
الثوب
بشرط
ان يغسل
حتى
يصفر
الماء
الا
بياض
وان
غسل
بغير
خرز
الا
بوي
اماروي
عن
ابي
يوسف
في
الدهن
النجس
اذا
جعل
في
اناء
فصب
عليه
الماء
فغلى
الدهن
في
رغب
فيه
ثوب
هكذا
فعل
ثلاث
مراة
يحكم
بطهارته
كذا
في
الذخيرة
رجل
ادهن
رجله
ثم
نسيه
وغسل

لكن
ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه القرحة اذا برئت وارتفع فخرجها
واطراف القرحة موصولة بالجلد الا الطرف الذي يخرج منه القيح
فتوضوء جاز وضوءه وان لم يصل الى ما تحته ولو توضع ثم خلق
راسه او حنجرته او قدم اظافيره لم يجب امر الماء على تلك الاعضاء
الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر وذكر في المحيط انه ان جف
وبقي له اثر ولون فهو نجس وفي الملتقط هو طاهر الا اذا علم انبعث
من الخوف واما النجاسة الحقيقية كبول ما يؤكل لحمه فادها مقدرة
بالكثير الفاخر وروي عن ابي حنيفة بن يونس بن روي عن
محمد بن يعقوب بالربع ثم اختلف المشايخ في كفيته اعتبار الربع قال
بعضهم ربع جميع الثوب وقال بعضهم اذا كان زبالا فربع الثوب
ارادوا به ربع الثوب اما الشرط الثاني وهو الطهارة من النجاسة
يجب على المصلح ان ينزل النجاسة عن ثوبه والجلد والمكان
الذي فيه فلما يجوز اذا انها بالماء المطلق فكذا لا يجوز بالماء
المقيد وبكل ما يعطى طاهر يمكن اذا انها به كالحل فكذا لا يجوز
اذا انها بالنار والتراب في مواضع منها حتى اذا نطخ السكين
بالبدم

لكن
ثم خرج من
اذنه فلا
وضوء
عليه
القرحة
اذا
برئت
وارتفع
فخرجها
واطراف
القرحة
موصولة
بالجلد
الا
الطرف
الذي
يخرج
منه
القيح
فتوضوء
جاز
وضوءه
وان
لم
يصل
الى
ما
تحته
ولو
توضع
ثم
خلق
راسه
او
حنجرته
او
قدم
اظافيره
لم
يجب
امر
الماء
على
تلك
الاعضاء
الماء
الذي
يسيل
من
فم
النائم
فهو
طاهر
وذكر
في
المحيط
انه
ان
جف
وبقي
له
اثر
ولون
فهو
نجس
وفي
الملتقط
هو
طاهر
الا
اذا
علم
ان
انبعث
من
الخوف
واما
النجاسة
الحقيقية
كبول
ما
يؤكل
لحمه
فادها
مقدرة
بالكثير
الفاخر
وروي
عن
ابي
حنيفة
بن
يونس
بن
روي
عن
محمد
بن
يعقوب
بالربع
ثم
اختلف
المشايخ
في
كفيته
اعتبار
الربع
قال
بعضهم
ربع
جميع
الثوب
وقال
بعضهم
اذا
كان
زبالا
فربع
الثوب
ارادوا
به
ربع
الثوب
اما
الشرط
الثاني
وهو
الطهارة
من
النجاسة
يجب
على
المصلح
ان
ينزل
النجاسة
عن
ثوبه
والجلد
والمكان
الذي
فيه
فلما
يجوز
اذا
انها
بالماء
المطلق
فكذا
لا
يجوز
بالماء
المقيد
وبكل
ما
يعطى
طاهر
يمكن
اذا
انها
به
كالحل
فكذا
لا
يجوز
اذا
انها
بالنار
والتراب
في
مواضع
منها
حتى
اذا
نطخ
السكين
بالبدم

بالدم او رأس الشاة ثم دخل في النار فاحتوت الدم طهر الرائحة
والسكين وكذا اذا اصاب السكين دم مسح بالتراب يطهر
فحمل اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال مسحها بالتراب وكذا
اذا اصاب الحف نجاسة لها جرم عن ابي يوسف انه قال اذا
مسحه بالتراب والورمل على سبيل المبالغة يطهر وعليه الفقهاء مشايخنا
ذكر في المحيط وان لم يكن لها جرم كالبول والخر فلا يدين الفصل
رطبا كان او يابسا وكان الفاضل امام ابو علي النسفي يحكم على الشئ
الامام ابي عبد الله محمد بن الفضل انه قال اذا مشى على التراب النجس
والورمل والخر وبعض التراب وجف ومسحه بالارض يطهر
عند ابي حنيفة وهكذا روي الفقيه ابو جعفر عنه وعن ابي يوسف
مثل ذلك الا انه لا يشترط الجفاف وكذا يجوز اذا انها بالحق
ولحيت والفرك اما الحكة والحيت في الحف اذا اصابته نجاسة
لها جرم فيبست يطهر بالحق والحيت عند ابي حنيفة والبي
يوسف وذكر في المحيط ان محمد ارجع الى قوله بالورمل لما روي
عن عموم البلوي واذا انتقع البول مثل رؤس الاربعين يني

النجس

يصل

وَأَمَّا الْفَرْقُ فِي الْمَنِيِّ فَيُظْهِرُ النُّوْبَ بِالْفَرْقِ إِذَا بَسَسَ وَالْعَضْوُ بِالْحَتِّ
 وَإِنْ كَانَ مَنِي النُّوْبِ ذِي طَائِفَيْنِ وَهُوَ الْقَتْلُ وَكَذَا بِالْحَتِّ إِذَا أَصَابَ
 الْخُرْدُ فَلَمَّا نَلَتْ مَرَاتٍ يَطْهَرُ بِالرَّيِّ كَمَا يَطْهَرُ فِيهِ بِرَيْقِهِ وَأَمَّا
 إِذَا أَصَابَتْهُ النُّوْبُ نَجَاسَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ مَرْتَبَةً يَغْسِلُهَا حَتَّى يَغْتَسِبَ
 عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ قَدْ طَهَرَ وَقِيلَ إِذَا غَسَلَ مَرَّةً وَعَصَرَ بِهَا لَمَّا لَعَنَ يَطْهَرُ
 قِيلَ لَا يَطْهَرُ مَا لَمْ يَغْسِلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَعَصَرَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَالْهَوِيُّ عَلَى الْأَذَى
 وَعَلَى هَذَا مَسَائِلُ مِنْهَا مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْجَنْبَ إِذَا تَرَدَّدَ
 فِي الْحَمَامِ وَصَبَّ الْمَاءُ عَلَى جَسَدِهِ مِنْ حَيْثُ الظُّهْرُ وَالْبَطْنُ حَتَّى
 خَرَجَ عَنِ الْجَنْبَةِ **فَوَيْلٌ لِي يُوسُفَ** ثُمَّ صَبَّ الْمَاءُ عَلَى الْأُذُنِ يَكْفِي
 بَطْهَانَ الْأُذُنِ وَإِنْ لَمْ يَعْصِرْ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَمَا قِيلَ
 وَكَفَيْهِ فَوْقَ الْأُذُنِ هُوَ الْأَحْسَنُ وَالْأَخْوَظُ فِي الْمَنِيِّ شَرْطُ
 الْعَصْرِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَلَوْ أَصَابَ الْبَوْلُ نَجَسَةً وَغَضَصَ فِي نَهْرٍ
 جَارٍ وَعَصَرَ يَطْهَرُ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا وَذَكَرَ فِي الْأَصْلِ وَقَالَ
 يَغْسِلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَعْصِرُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَعَنْ مُحَمَّدٍ يَغْسِلُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
 وَيَعْصِرُ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ يَطْهَرُ غَيْرَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ **شَرْطُ الْعَصْرِ** يَنْبَغِي أَنْ يَأْلَعَ

والعصر

فَالْعَصْرُ حَقٌّ بِصِدْقِ النُّوْبِ بِإِذْنِ الْبَالِ لَوْ عَصَرَ لَا يَسِيلُ مِنْهُ الْمَاءُ وَ
 يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ كُلِّ شَخْصٍ قُوَّةُ وَطَاقَتِهِ وَفِي قُوَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ حَقٌّ
 بِطَائِفَتِهِ سَاقَةً مِنَ الْكِبَرِ بَنِي دَخَلَتْ فِي جَوْفِهِ مَاءٌ نَجَسَ فَيَغْسِلُ قَدْ لَكَ
 بِالْبَدَنِ مَلَأَ الْمَاءَ وَاهْرَاقَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَّيْقِ الْعَصْرَ الْكِبَرُ بَنِي دَخَلَتْ
 الْحَفَّ وَرَوَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الضَّغَارُ فِي رَجُلٍ يَسْتَحْيِي وَيَجْرِي الْمَاءُ
 الْإِسْتِجْنَاءُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ وَلَيْسَ بِجَفِيهِ خَرَجَ لَهُ أَنْ يَصِلَ مَعَ ذَلِكَ
 الْحَفَّ لَا تَبَالُغَ بِالْمَاءِ الْآخِرِ يَطْهَرُ الْحَفَّ كَمَا يَطْهَرُ مَوْضِعُ الْإِسْتِجْنَاءِ وَفِي
 الْمَلْبَقِطِ أَنْ كَانَ حَفَهُ مَخْرَقًا وَأَصَابَ الْمَاءُ رِجْلَهُ فِيهِ الْإِبْرِي أَنْ يَسَاطُ
 الْخَيْشُ الْيَخْشُ إِذَا جَعَلَ فِي نَهْرٍ جَارٍ وَتَرَكَ فِيهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً
 حَتَّى جَرَى الْمَاءُ عَلَيْهِ يَطْهَرُ وَلَوْ كَانَ عَلَى يَدَيْهِ نَجَاسَةٌ رَطْبَةً وَأَخَذَ
 عَرْوَةً الْقَهْقَرَةَ كَمَا صَبَّ الْمَاءُ غَاظًا غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ طَهْرَةٍ الْيَدَ وَالْعَرْوَةَ
 وَالْخَيْشُ مِنَ الْقَيْصَبِ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ فَجَعَلَ يَدَيْهِ يَغْسِلُ
 ثَلَاثًا وَإِنْ كَانَتْ رَطْبَةً يَغْسِلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ وَإِنْ
 كَانَ مِنَ الْبُرْدِيِّ أَوْ مَا شَبَّهَ ذَلِكَ يَغْسِلُ ثَلَاثًا وَيَجْعَلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ
 يَطْهَرُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافَ الْحَدِّ وَفِي النَّوَائِلِ إِذَا أَصَابَتْهُ الْحَرْقُ

صافى بصره

وَأَمَّا الْفَرْقُ فِي الْمَنِيِّ

ذَكَرَهُ الزُّنْدَوَسِيُّ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْحَارَازِيِّ أَنَّ الْمَنِيَّةَ وَقَعَ عَلَيْهَا
 الْبَطْنُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَقَعَ الشَّمْسُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ طَهَرَ كَذَلِكَ الْحَرْقُ وَالْجَرَادُ إِذَا
 كَانَتْ مَفْرُوشَةً تَطْهَرُ بِالْجَفَافِ وَإِنْ كَانَتْ مَوْضِعَةً تَقْلُ وَ
 تَحُولُ لَا يَدْرِي مِنَ الْغَسْلِ وَكَذَا اللَّيْلَةُ إِذَا كَانَتْ مَفْرُوشَةً جَارَةً
 الصَّلَوةُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْجَفَافِ وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ كَانَتْ الْحَجَرُ شَرِبَ
 النِّجَاسَةَ تَطْهَرُ بِالْجَفَافِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَشْرَبُ لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِأَبَا
 وَالتُّرَابِ إِذَا كَانَتْ أَحَدُهُمَا نَجَسَ فَالطَّيْنُ نَجَسَ وَالطَّيْنُ
 النِّجَاسَ إِذَا جَعَلَ مِنْهُ الْكُوزُ أَوْ الْقَدْرُ فَطَبَخَ يَكُونُ طَاهِرًا لَوْ
 أَحْرَقَتْ الْعِذْرَةُ وَالرُّوْتُ فَصَارَ رَمَادًا أَوْ مَاتَ الْحَمَامُ فِي الْحَمْلَةِ
 فَصَارَ لَحْمًا أَوْ وَقَعَ الرُّوْتُ فِي الْبَيْتِ فَصَارَ جَمَاعَةً ذَلِكَ نَجَاسَةٌ
 وَطَهَرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ خِلَافَ أَبِي يُوسُفَ حَتَّى لَوْ أَكَلَ الْمَلَحُ أَوْ صَلَّى ذَلِكَ
 الرَّمَادَ جَازٍ وَلَوْ وَقَعَ الرَّمَادُ فِي الْمَاءِ الصَّالِحِ أَنَّهُ يَتَجَسَّسُ
 وَكَذَا الْأَجْرُ يَطْهَرُ بِالْغَسْلِ وَالْجَفَافِ ظَاهِرٌ حَتَّى لَوْ وَقَعَ قِطْعَةٌ
 مِنْهُ فِي الْمَاءِ لَا يَتَجَسَّسُ كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمَحِيطِ حَارَازِيُّ فِي الْمَاءِ لَا يَتَجَسَّسُ
 فَيُصِيبُ مِنْ ذَلِكَ الرَّيْشُ نَوْبَ إِنْسَانٍ لَا يَمْنَعُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ بَعِيدٌ

دامله

أَوَّلَ الْخُرْدِ نَجَاسَةً إِذَا قَدْ يَطْهَرُ بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا جَعَلَ أَوْ لَمْ يَجْعَلْ
 وَإِنْ كَانَ جَدِيدًا يَغْسِلُهُ مَقْدَارَ مَا يَقَعُ الْكُوزُ عَلَيْهِ أَفْتَهُ قَدْ طَهَرَ وَ
 اشْتَرَطَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَجِدَ مِنْهُ طَعْمَ النِّجَاسَةِ وَلَا لَوْنَهَا وَلَا رِيحَهَا
 وَإِنْ وَجَدَ أَحَدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَحْكُمُ بِطَهَارَتِهِ وَعَلَيْهِ الْكُوزُ الْمَشَاجِخُ
 وَلَوْ مَرَّةً الْحَدِيدُ بِالْمَاءِ النِّجَسِ غَيْرُ عَرْوَةٍ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَيَطْهَرُ
 السُّلْكَ أَنْ مَرَّ بِمَاءٍ نَجَسَ لَا يَجُوزُ مَعَهُ الصَّلَوةُ يَعْنِي إِذَا كَانَ فَوْقَ الدَّرَمِ
 وَيَجُوزُ قَطْعُ الْبَطْنِ بِهِ لِأَنَّهُ شَرِبَ الْمَاءَ وَلَا يَكُنْ أَزَالَةً ذَلِكَ عَنْهُ بَوَاحٍ
 فَلَا يَجُوزُ الصَّلَوةُ مَعَهُ وَلَا يَشْرِي سَرِيَّةُ ذَلِكَ النِّجَاسَةَ إِلَى الْبَطْنِ فَيَجُوزُ
 الْقَطْعُ بِهِ وَفِي الْحَيْضِ عَنِ شَمْسِ الْإِثْمَةِ السَّجْسُ الْأَرْضُ إِذَا جَعَلَتْ وَلَمْ
 يَتَيَقَّنْ أَنَّ النِّجَاسَةَ تَطْهَرُ سَوَاءً وَقَعَ عَلَيْهَا الشَّمْسُ أَوْ لَمْ يَقَعِ الْحَصَى
 إِذَا اتَّجَسَّسَتْ فَجَعَلَتْ وَذَهَبَ أَثَرُهَا تَطْهَرُ لَيْسَ إِذَا كَانَ مَسَدًا خَلَا
 فِي الْأَرْضِ وَلَوْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ تَحْتَ قَدَمِهِ وَتَحْتَ كُلِّ قَدَمٍ أَقْلٌ مِنْ قَدَرِ
 الدَّرَمِ وَلَكِنْ يَجْعَلُ يَبْلُغُ الْكُوزُ مِنْ قَدَرِ الدَّرَمِ وَلَا يَجُوزُ الصَّلَوةُ بِهَا وَلَوْ
 كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ سَجُودٍ أَقْلٌ مِنْ قَدَرِ الدَّرَمِ ذَلِكَ أَيْضًا وَكَذَا الثَّيْلُ
 الْحَشِيشُ فِي الْأَرْضِ مَا دَامَ قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ يَطْهَرُ بِالْجَفَافِ مُطْلَقًا

ذكره

وبه اخذ الفقيه وفي فتاوى قاضي حان اذا بال في ماء ركد فاقطع
الرش اكثر من قدر الدمح بمنع الملوقة وعن محمد بن فضل اذا كان
في رجل الفرس نجاسة نحو التبريق في شئ من الماء فاصاب ثوب
الراكب صار الثوب نجسا سواء كان الماء ركد او جاريا وان
لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره وسئل ابو بصير عن غسل الدابة
فيصيه من ذلك الماء او غيرها قال لا يضره وان كان قد غرت في
بولها او روثها قال اذا جفقت وسائر ذهاب بولها عيشه
لا يضره ايضا وفي الذخيرة اذا القي الى الملقح بالعدرة في الماء
الجار فارقت قطرات فاصابت ثوب انسان اكثر من قدر الدمح
قال ابو بكر لا يجب غسله الا ان يظهر فيه لون النجاسة وقال
نصير غسله ولو صلى وجهه شعر انسان اكثر من قدر الدمح جازة
الصلوة وبه اخذ ابو جعفر وابو قاسم الصفاري وعن ابي خنيفة
لا يجوز وبه اخذ نصير جرة العبر كسيفه ومراة كل صبي
كبوله اذا وقع جلد الانسان الملوحة في الماء العليل ان كان مقدار
الظفر افسده وفي اسنان الادبي اختلاف المسألة وفي النجاسة
وقطعة

عليه

كتاب الطهارة

قطعة جلد الكلب التوف بجراحته في الرأس بعيد ما صلى به وان
صلى معه ستورا وحيدة يجوز بخلاف جرد الكلب واذا لم يست
المرء كثر رجل يكره ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها مكره وكذا
يكره ان ياكل ما بقي منها وذكر في موضع اخر ان لجسست عضي
انسان وصلى به قبل ان يغسل جاز والاولى ان يغسله وفي الرخصة
ان كانت النجاسة على موضع الاستنشاء اكثر من قدر الدمح فا
ستنج ثلثة اجمار وان قام فلم يغسله بالماء وقال الفقيه ابو الليث
في فتاواه يجوز وبه يأخذ الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه
رجل قبل ان يمس محل يتنجس من البنية للموضع الذي يمس به الرجل
الا فحانه لا يتنجس وذكر في موضع اخر عليه ان بعيد الاستنجا
لانه لما خرج منه الرجل يخرج الماء الذي دخل وقت الاستنجا
وكذا اذا كبس سراويله لا يتنجس منه الرجل ولا يتنجس السراويل
واذا ارتفع جدار الكيف او المربط فافتح في الكوة او في الباب
ثم ذاب فاصاب ثوب انسان يتنجس كلب مشي على طين
نوضع قدميه على ذلك الطين يتنجس وكذا اذا مشي على النمل

النجاسة

النجاسة

صحة من يشك في

يفعل وان كان استهل وغسل فصولها ثامة وذكر في العيون وذكر في
النوازي في الوفا قال ابو يوسف لو صلى ومعه جلد خنزير مذبوح جازة
صلوته وقد اساء وقال ابي حنيفة ومحمد لا يجوز ولا يطهر بالذباغة
رجل اذا صلى ومعه بيضة وقد صار تحتها ما يجوز ولو صلى ومعه قارورة
فيها بول لا يجوز رجلا صلى في ثوب خشن فلما اخرج حشوه وجد فيه قارة
بابسة ان كان الثوب ثقب او خروى يعيد صلوة ثلثة ايام ولما بهاد الا
يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب ولم يجد ما يزيد به النجاسة صلى معها
ولم يعيد يعني اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر وليس معه ماء
او كان ساعدا يخاف العطش وان كانت النجاسة بالثوب امكن
اقبل من رج الثوب طاهر فهو بالخيار ان شاء صلى به وان شاء عرانا
وان كان ربعه طاهر وثلاثة ارباعه نجس لم يخرج الصلوة عرانا بل يصلي
بالا خلاف وعند محمد يصلي به في الوجهين وان صلى عرانا فصلى قاعدا
يومى بالركوع والسجود كليف يقعد في الصلوة وقال في الذخيرة يقعد
وعند رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة سواء صلى
نهارا او في ليلة مظلمة او في البيت او في القصر وهو الصحيح وان شاء

والنمل رطب وان كان الثلج جامدا فهو طاهر الكلب اذا اخذ عضوا
او ثوبه لا يتنجس ما لم يري بصير البلاء سواء كان الكلب راضيا او غضبا
الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصاب منه ثلث مرات ويؤكل
وكذا يفعل بعد ما يبس العنقود ولو عصر العنب ادي في رجله لم يمسك
في العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم قال لا يتنجس وهذا قول ابي
حنيفة وابي يوسف كحيا في الماء الجاري وذكره في المحيط وان تضاء
بالماء المشلول او بالكلية ثم وجد ماء مطلقا ليس عليه غسل ما اصابه
واما ما لزم من الدم السائل بالدم فهو نجس وما بقي في الدم فليس يتنجس
وذكر في المحيط رأيت في بعض الكتب الطحال والقلب اذا اشتق وخرج
منه دم ليس بسائل وليس بشئ وفي الملقط ولو صلى وهو حامل جلا
شهيدا وعليه دماء يجوز صلوته وذكر في موضع اخر امرأة صلت
وهي حامل ميتة وثوب الصبي نجاسة صلوته اذا اُصلح
المصاريين شاة ميتة فصلت بها جازة صلوته ولو صلى ومعه مسك
كلية جازت صلوته امرأة صلت ومعه صبي ميت وان لم
يستهل فصولها سدة غسل ولم يغسل وكذلك ان استهل ولم
يفعل

مسك وعود وادنة

اجزاء والاؤل افضل ووقام على شئ نجس ولو صلى لا يجوز واصل
على بطن في بطائه فذر ان كان محيطا لا يجوز وان لم يكن محيطا
جاء ولو سجد على شئ نجس ففسد صلوته وقال ابو يوسف ان
اغاد حصى حين علم على شئ طاهر جاز صلوته وان كان موضع قد
وركبته طاهر لا تقصد وان كان موضع قدس وركبته طاهر
وموضع جبهته وادفه نجسا عن ابي حنيفة يسجد على انفه
فقط ويجوز صلوته خلافا لما وان كان موضع انفه نجسا وسائر
المواقع طاهرا جاز بخلافه وذكر شمس الائمة النخعي اذا كان
النجاسة في موضع الكفين او الركبتين جازت صلوته وقال في العرق
في هذه رواية مشادة والتصحيح ان يقال اذا كان في موضع ركبة
لا يجوز فهران وضمهما وان كانت تحت قدم اقل من دراهم فلو
جمع يصير اكثر من دراهم يمنع كما يمنع في نوب طاقين وان
افتح في مكان طاهر ثم نقل قدس على شئ نجس وقام ان لم
تلك مقدار ما يؤدى ركنا جاز صلوته والا فلا وكذا اذا رفع
نعله وعلفها فذر ان ادبى معها ركنا فسدت وفي قايي سجد
اذا سجد

ابن حنيفة في النجاسة
في موضع الركبة
فان كان في موضع
الركبة فسدت

اذا سجد ووقع ثيابه على شئ نجس جازت صلوته اذا كانت باسطة وفيه
اختلاف وفرع واذا كانت النجاسة على باطن الثبته والاخر وهو على
ظاهرها قائم يصلى لم تقصد وبمثله اذا حلت النجاسة بجنبته فثبته
ان كانت غليظة خشبة تقبل القطع بجوز الصلوة واذا اصابته الارض
بنجاسة فترشها بطين او حصى فصلى عليه جاز وليس هذا كالنوب
ولو ترشها بالتراب ولم يطبق ان كانت القرب قليلا بحيث لو استترة
يجد رايحه النجاسة لا يجوز ولو كان على اللبد نجاسة فقلب وحيط
على الوجه الثاني يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز وبه اخذ بعض الشافعيين
وهكذا كل من ذهب محمد مذكور في المحيط ولو سجد للمصلى على شئ نجس
رطب او جلس على الارض نجسة اولف النوب اليابس في نوب نجس
ورطب فاقتر الرطوبة في نوبه او مثله ينظر ان كان بحال او عطرت
او للمصلى بقا طهر منه شئ نجس والا فلا وقال شمس الائمة الحلواني
لو كان بحال لو وضع يده قبل يصير نجسا وهذا قريب من الاول
فصل في ستر العورة والعورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة
عورة ايضا لكن من غير ما من نفسه وهو المختار وروي ابن شعبة عن

وان كان لا تقبل النجاسة

ابن حنيفة وابي يوسف نفعا صرحا اذا كان نحو الجيب فنظر الى عورته
لا تقصد صلوته وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه كان شرا
حتى قال ان كان كنيف اللحية يجوز صلوته وان كان كنيف اللحية
لا يجوز حتى لو نظر الى عورته فصولته فاسدة وبه يفتي بعض المشايخ
ولو صلى عريان في بيت ليلة مظلمة وله نوب طاهر وهو قادر على اللبس لا
يجوز صلوته بالاجماع ويبدن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها
وكفيها وفي القدمين اختلاف للمشايخ ذكر في المحيط الاصح انهما
ليستا بعورة وفي الحافانية الصحيح ان انكشف ربع القدم يمنع
صلوته وزادها كبطنها في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف
وابي حنيفة ان زراعيها ليستا بعورة والصحيح هو الاول
اما الشعر المستتر صلى الله عليه وسلم قال الفقيه ابو الليث ان انكشف المستتر فسد
صلوته كذا في بعض الفتاوي وفي الحافانية للعبث في افساد انكشف
ما فوق الاذنين وكذا الاذن حتى لو انكشف ربع واحد منهما منع
جواز الصلوة هو الصحيح اما الحافانية مع الذكر قال بعض
كل واحد منهما عضول على حدة هو الصحيح وكذا اختلاف في الركبة
مع الخن

مع الخن عضو واحد هو الصحيح ولو صلى وركبته مكشوفتان والقصد
مفطلي جازت صلوته امرأة صلت وربع ساقيها مكشوفة تعبدون
كان اقل من ذلك لم تعد قال ابو يوسف انكشف ما دون الفخذ لا
يمنع وعنه روايتان في النصف والحكم في الشعر والبطن والخنزير
كالهكم في الساق اما القبل والذنب فعلى هذا الخلاف يعني اذا انكشف
من احد هاربعه يمنع عندها خلافا لابي يوسف مذكور في الزيادة
اما ندي المرأة اذا كانت من احقة فهي تنع للصدرفان كانت كنية
فانكشفت اصل بنفسه وفي شرح شمس الائمة اذا كان النوب رقيقا يقف
ما تحته لا يحصل به ستر العورة ومن صلى في ثوب ليس عليه غيره فلا
نظر انسان من تحته فري عورته فهذا السبب في ذكر في الزيادة
لو ان امرأة صلت وهي تعد على النوب الجديد فليس ثوبا خلقا
فانكشف من شعرها شئ وعن فخذها شئ وعن ساقيها شئ لم يجمع
من ذلك يبلغ ربع الساق فلا يجوز صلوته واما العورة من الامرة
فهي عورة من الرجل وبطنها وظاهرها عورة ايضا والمذبذبة وامر
والكاتبه بمنزلة الامة وان انكشف فست من غير لبس لا يضرم

وان ادري معه فكنا نقصد وان لم ندرى ولكن مكنت مقدارها يؤدى
فيه ركنان لم يستقرت صلوة عند ابي يوسف خلافا للحمد وكذا اذا
وقع المصلي في جهة في صف النساء او وقع امام الامام او رفع نجاسة
ثم اتى فعلى هذا الخلاف ومن لم يجد ما يستويه العورة صلى كما عدا
باعاء وكما عدا في ذكرنا **فصل في استقبال القبلة** ^{فري كان يحضر}
العبادة يجب عليه اصابة عينها ومن كان غائبا عنها افترضه جهة
العبادة وشدة هذا اظهر في النية وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
حامد لا يشترط بنية العبادة مع استقبال القبلة وقال الشيخ الامام
ابو بكر بن محمد بن الفضل يشترط ذلك وبعض يقولون ان كان بالحرا
فكما قال ابن الحامد وان كان يصلي في العمى فكما قال ابن الفضل
قبلة اهل المشرق والمغرب عندنا وذكر في امال الفتاوى وحد القبلة
في بلادنا يعني سمرقند بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف
فان صلى الى اى جهة خرجت من المغربين فسدت صلوة وان
كان موقفا لا يقد على التوجه الى القبلة وليس معه احد وكان
صحيحا يخاف من عدو وسبع يصلى الى اى جهة قدر وكذلك
اذا صلى العريضة

٢٩
اذا صلى العريضة بالعدو على الدابة او الناقة بغير عذر فله
ان يصلى الى اى جهة فارقان اشتبهت عليه القبلة وليس
بحضرة موبنا له عنها اجتهد وتحري وصلى فان علم ذلك
وهو في الصلوة استبدأ الى القبلة وبني عليها سواء اشتبهت
في المغارة او في المصرف ليل او نهار وان تحري وصلى الى غير جهة
الغري بعيدا وان اصاب القبلة وقال ابو يوسف لا يعيدها
رجل صلى الى غير القبلة ومتعدا يوافق ذلك للعبادة قال ابي
حنيفة هو كاف باثقه تعالى وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة
في النوب نجس كانه كالمسحوق وبه اخذ ابو الليث والمختار
ان يكفر في الصلوة بغير طهارة واما لا يكفر في الصلوة الى غير القبلة
والنوب نجس كذا ذكره في الفتاوى وان اشتبهت ولم يتحري في
فصل لا يجوز وان علم انه اصاب استقبال الصلوة ولو اشتبهت
وكان يحضره من يسئل عنها لم يسئل فتحري وان اصاب القبلة
جاز ولا عقاب ولا نكير ولا سئل ولم يجز حتى تحري وصلى
لا يعيدها صلى ولو شك فتحري وصلى ركعة الى اى جهة ثم شك فتحري

حق الله لو طلع اربع جهات بالتحري جاز كذا في الحاقانية وذكر في
امال الفتاوى ان علم ان قبلة الكعبة ولم يتوجها جاز في الحاقانية
محراب مسجد لا يجوز لانه علامة ولوجول مدره عن القبلة فغير
عذر فسدت صلوته ولوجول وجهه وعليه ان يستقبل القبلة من
ساعته فلا تقصد ولكن بكرة ولو ظن انه احدث فتحوّل عن القبلة ان
علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم يفسد صلوته وان
علم بعد الخروج فسدت صلوته **فصل في الوقت** اول وقت الفجر
اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المستدير في الافق فبطول الفجر
الكاذب وهو البياض المستطيل لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل
وقت الفجر في المحيط اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض في
ناحية واحدة واخر وقتها ما لم تطلع الشمس واول وقت
الظهر اذ انة الشمس واخر وقتها عند ابي حنيفة اذا صار ظل
كل شئ مثليه سوى في الزوال وقال اذا صار ظل كل شئ مثله
واول وقت العصر اذ خرج وقت الظهر على قولين واخر وقتها ما لم
تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غربت واخر وقتها ما لم تغرب الشمس

٢٨
وهو البياض الذي في الافق بعد الخمر عند ابي حنيفة وقال لا هو الخمر على
قوله ما واول وقت العشاء اذا غاب الشفق واخر وقتها ما لم تطلع الفجر
ووقت النور ما هو وقت العشاء الا انه ما هو ببقية العشاء
حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بنوب ثم صلى النور بنوب اخر فبين
ان النوب الذي صلى العشاء به كان نجسا بعيد العشاء دون
النور عند ابي حنيفة خلافا لهما والمستحب في الفجر الاسفار عندنا
في الارض كلها الا يوم النحر والابرار بالظهر في الصيف وتقديمها
في الشتاء وتأخير العصر الى ما لم تغير الشمس وتقبل المغرب وتأخير
العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب وبعده الى نصف الليل
مباح وبعده الى طلوع الفجر مكره اذا كان بغير عذر واما في الزوال
كان بغير عذر واما في الزوال اذا كان لم يبق الا نسياء او نوب قبل
النوم وان كان يبق فتأخيره الى اخر الليل افضل واذا كان يوم
غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها وفي العصر العشاء
تجيلها **انا الاوقات** التي ذكر فيها الصلوة خمسة ثلثة منها
يكره فيها الغرض والتطوع وذلك عند طلوع الشمس وغروبها

العصر يومه ووقت الزوال وروي عن أبي يوسف أنه يجوز
 التطوع وقت الزوال يوم الجمعة ولا يصلي فيها صلاة جنازة
 ولا يسجد لتلاوة ولا سهو ولو قفي فيها فرضا يعيده وإن فيها آية
 والأفضل أن لا يسجد لها وإن سجد حاجز لا يعيد لها ولما الوقت
 اللذان يكن فيها التطوع ولا يكون فيها الغرض يعني العوايت وصلات
 الجازة وسجدة التلاوة فيها ما بعد طلوع الفجر إلى أن ترفع الشمس
 الأسنة وما بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس قبل المغرب يكن
 أيضا لتأخير المغرب فهكذا يكون التطوع إذا خرج الإمام للخطبة
 يوم الجمعة وعند الإقامة فإن شئخ ثم خرج الإمام لا يقطعها وكذا
 قبل صلاة العيدين وعند خطبتهما وعند خطبة الكسوف والاستسقاء
 ولو شرع التطوع في الأوقات الثلاثة فالأفضل أن يقطعها ثم يقضيها
 ولو لم يقطع فقد أساء فلا شيء عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين
 ثم فسد الزمان القضاء ولو أتم النافلة في وقت مستحب ثم فسد
 لا يقضيها بعد ما صلى الفجر وقبل يقضيها ولو شرع في أربع ركعات قبل
 طلوع الفجر فلا صلى ركعتين ثم طلوع الفجر ثم قام فصلى الركعتين تنوي
 عن ركعتي

عن ركعتي الفجر وهو وحدي الروايتين عن أبي حنيفة وذكر في المحيط النسخة
 ولو صلى ركعتين على ظن أنه لم يطلع الفجر ثم علم وقد تبين أنه طلع الفجر
 فعند المناخير يجوز عن ركعتي الفجر ولو شك لا يجزئ عن ركعتي الفجر
 بالاتفاق وإذا طلعت الشمس حتى ارتفعت فدد الركعتين أو قدر وسام
 الصلاة ولو طلعت الشمس في خلال الفجر فسد صلاة الفجر ولو غربت الشمس
 في خلال العصر لا تقصد **فصل في نية الصلوة** إذا كان مستغفرا لغيره
 مطلق نية الصلوة وفي التراويح اختلف المتقدمين قالوا الأصح أنه لا
 يجوز وذكر المتأخرون أن التراويح بمطلق نية وسائر السنة يتأذى
 بمطلق النية والأصح أنه لا يجوز ولا احتياط في التراويح أن ينوي
 التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل وفي السنة ينوي السنة ولو
 نوي في الوتر أو في الجمعة أو في العيدين أو في صلاة الجازة ينوي صلوة
 لله ودعاء لأمته لا يكفيه نية الفرض ما لم يقل الفجر أو
 العصر وإن نوي فرض الوقت ولم يتعين أجزاءه إلا في الجمعة ولا
 يشترط نية أداء الركعات ولو نوي الفرض والتطوع جاز عند
 أبي يوسف خلافا لمحمد ولو أتم المكتوبة ثم نوى أنها تطوع فصلى

على نية التطوع حتى فرغ فرب المكتوبة ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر ينوي
 الفرض يصير شعارا على الفرض ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر
 أو التطوع بتكبير فقد نقض الظهر وشرعه فيما كبر وكذا إذا
 شرع في المكتوبة ثم كبر ينوي الشرع في النافلة أو كان مبغضا فليكن ينوي
 الاقتداء بالإمام يصير شعارا فيما كبر وإن صلى ركعة من الظهر كبر
 ينوي الظهر ثم يبي ويحكي بتلك الركعة حتى أنه لو صلى أربعاً بعد
 ذلك على ظن أنه الأولى انقضت ولم يقعد على رأس الرابعة فسد
 ولو نوي مكتوبتين فرى للتي دخل وقتها ولو نوي فائتين فرى الأولى
 منهما ولو نوي فائتة ووقتية فرى لفائتة إلا أن يكون في آخر وقت
 الوقتية ولا يجام الإمام نية الإمامة إلا في حق النساء والقسدي
 فينوي الاقتداء ولا يكفيه نية الفرض والقيمين وإن نوي الاقتداء
 بالإمام ولم يتعين الصلوة يجزئ وكذا إذا قال نويت أن أصلي مع
 الإمام جاز وإن نوي صلاة الإمام ولم ينوي الاقتداء لا يجزئ
 إن نوي الشرع في صلاة الإمام فقد اختلف المشايخ الأصح أنه يجزئ
 وإن نوي الجمعة ولم ينوي الاقتداء بالإمام جاز عند البعض وإن

نوي صلاة الإمام ولم ينوي اقتداء لا يجزئ وإن نوي الاقتداء بالإمام
 ولم يحيط به من هو متوجه وإن نوي الاقتداء بالإمام وهو يظن أنه نيكاً
 فإذا هو عزم متوجه إذا قال اقتديت أو نويت الاقتداء بزيد والأفضل
 أن ينوي الاقتداء بعد ما قال الإمام الله أكبر ليصير مقتدياً بمصلي كذا
 ذكره في المحيط ولو نوي الاقتداء حين وقف الإمام موقف الإمامة جاز
 ولو نوي الشرع في صلاة الإمام وكبر على ظن أنه قد شرع وهو لم يشرع
 بعد لم يجز ومن صلى سنيين ولم يعرف النافلة من الفريضة أن
 ظن أن الكل فريضة جاز وإن كان الرجل ناسكاً في وقت الظهر فإذا قد
 خرج يجوز بناء على أن القضاء بنية الأداء والأداء بنية القضاء
 يجوز هو المختار كذا ذكره في المحيط وإن نوي فرض اليوم يجوز بغير خلاف
 وإن لم يعلم يخرج الوقت ومن صلى الظهر ونوي أن هذا من ظهر
 يوم الثلاثاء فتبين أن ذلك يوم الأربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين
 الوقت لا يضر ولو شرع في صلاة ما عليه فائتة أنها سبئية فإذا أتى
 أحدية لا يصح ولو شرع على ظن أنها أحدية فإذا هي سبئية تنقح
 والمستحب أن ينوي ويقصد بالقلب ويتكلم بلسانه جاز بالخلاف

والأحوط أن ينوي مقارنًا بالتكبير ومخالطًا وهو مذهب الشافعي وذكر
في اجناس المناط أن من خرج من منزله يريد الغرض بالجماعة فلما انتهى
إلى الإمام كتبوا له بجزء النية في تلك الشاعة إذا كان بحال لو قيل له أقم
صلوة فصلت أكلته أن يجب له من غير تأمل يجوز صلوته ولا فائدت
تحت النية ونوي بعد التكبير لا يصح صلوته **فصل** في بعض الصلوات غائبة
سنة على الوقوف واثنان على الخلو وحكي تكبيرة الافتتاح والقيام و
القراءة والركوع والتجود والعدة الأخيرة مقدار التثنية أو التلويح
من الصلوة يصنعها فرض عند أبي حنيفة خلافا لما وعد به لا كان فرض
عند أبي يوسف وعندهما واجب بحديث ابن مسعود رضي الله عنه
أنه قال النبي عليه السلام لا يجزي الصلوة لا يقيم فيها ربع ظهره وشرح
الرجل صلبه في الركوع والتجود ولا دخول في الصلوة إلا بتكبيرة الافتتاح
وهو قوله الله أكبر والله الأكبر والله أكبر وإن كان يد لآمن التكبير
الله أجل والله عظم والله رضى أو الله أكبر ولا اله إلا الله أو تبارك
أو غيره من أسماء الله اجزأه عند أبي حنيفة ومحمد ولو فتق بالآية
أو بالله يصح ولو قال اللهم اغفر لي أو اللهم ادرقني أو اللهم اسعفر الله
أو أعوذ بالله

٤٢
أو أعوذ بالله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وأما شاء الله لا
يصح ولو قال الله يصبر شاربًا عند أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية
لا يصبر شاربًا ولو قال الله أكبر لا يصبر شاربًا وإن قال في خلال
الصلوة نفدت صلوته لأنه اسم الشيطان ولو قال الله أكبر
بالكاف الضعيفة اختلف البصريون والكوفيون الأصح أنه يصبر
شاربًا ولو دخل المذ في ألف الله كما في قوله تعالى الله اذن لكم
نفدت صلوته عند أكثر المشايخ وقال محمد بن عقيل إن كان لا
يعين بينها لا نفدت ولو اتخ مع الإمام ورفع من قوله الله قبل أن
الإمام من قوله الله لا يصبر شاربًا ولو قال الله مع الإمام أو بعد
ورفع من قوله البر قبل فأن الإمام من أكبر لا يجوز أيضًا لأنه لا يصبر
شاربًا في صلوة الإمام ولا صلوة نفسه وفيل يصبر شاربًا في صلوة
نفسه ولو أنه لم يصبر بعد ما كتب الإمام يعي كبر ثانيًا ونوي الشروع
والافتداء يصبر شاربًا قاطعًا لما كان فيه ولا فضل له يكون تكبيرة
المقتدي مع تكبيرة الإمام أو بعده عند أبي حنيفة وقال لا يكتب بعد
تكبيرة الإمام وإن شك المقتدي أنه كبر قبل الإمام أو بعده يحكم بالكثر

رواية وإن استوبا الظن أن فانه يجزئ عملًا من على الضراب
جميع الصلوات **فصل في القيام** ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة
على القيام لا يجوز وإن عجز المريض عن القيام صلى قاعدا ويركع و
يسجد فإن لم يستطع بالركوع والتجود أو يهيأ إيماء جعل
السجود خفض من الركوع ولا يرفع لوجهه شيئا يسجد عليه
لقوله عليه السلام لمريض إذا قدرت أن تسجد على الأرض تسجد
وإذا قوم برأسك ولو كانت الوسادة على الأرض تسجد عليها
جاء في الأخيرة وإن لم يستطع القعود واستلقى على ظهره
وجعل رجله إلى القبلة أو يهيأ بها فإن استلقى على جنبين و
وجهه إلى القبلة أو يهيأ جاز فإن لم يستطع الإيماء برأسه أقرن
عنه وفي رواية سقطت عنه ولا يوي بعينه ولا بقلبه ولا
بجانبين ثم إذا برئ أن كان يعقل الصلوة حالة المرض يلزمه
القضاء على الرواية الأولى والأقل كالمعني عليه وإن كان أقل من
يوم وليلة فضاء وإن كان أكثر من يوم وليلة سقطت وإن قدر
على القيام دون الركوع والتسجد لم يلزمه القيام وذكر في الأخيرة

٤٤
وإن قدر على القيام دون التسجد لم يلزمه القيام وعليه صلى
قاعدا بالإيماء وأكثر المشايخ على أنه مختار شاء صلى قائما بالإيماء
وإن شاء صلى قاعدا بالإيماء رجل خلفه جراحة يسيل إذا صلى الركوع
والتسجد يصلي قاعدا بالإيماء شحج كبير إذا قام سلس بوله أو به
جراحة يسيل يصلي جالسًا بالإيماء وكذا لو سجد سلس بوله أو انفلت
رجله يصلي قاعدا بالإيماء ولو كان بحال لو صلى قاعدا تسليلا ولو
صلى مستلقيا لا تسليلا يصلي قائما بركوع وسجود ولو كان بحال لو صلى
قائما ضعف عن القراءة يصلي قاعدا بقراءة يعنى الشحج الذي لا
يقدر على القراءة بالقيام أصلا ولو كان بحال لو صلى منفرد يقدر على
القيام ولو صلى مع الإمام لا يقدر ينشع قائما ثم يقعد فالحال وقت
الركوع يقوم ويركع **المريض** يقعد في الصلوة من أوله إلى آخره كما
يقعد في الشهد وعليه الفتوى في الأخيرة امرأة خرج رأس ولها
وخافت نوضاءت أن قدرت ولا تيممت وجعلت رأس ولها
خفيفة وملت قاعدا بركوع وسجود فإن لم يستطع جأ نوي إيماء
رجل شلت يده وليس معه أي بوضاءه أو تيممه يسبح وجهه و ذراعيه

وقيل تسمع ووصل في السفينة فاعدا من غير عذر يجوز عندنا وقال
لا يجوز الا من عذر فصل في القراءة وهي تصحيح الحروف
بلسانه بحيث يسمع نفسه وقيل اذا صح الحروف يجوز وان لم
يسمع نفسه والقراءة فرض في جميع ركعات النفل والوتر وفي
الغرض في ذوات التثنتين كالجزء اما في ذوات الاربعة فرض القراءة
في الركعتين بغير عنيهما والا فضل ان يقرا في الاولى وليين وفي الا
خريين مخيران شاء سبج وان شاء سكوت واما تقدير الغرض
قراءة اية واحدة وان كانت قصيرة نحو قوله تعالى ثم انظر يجوز
عند ابى حنيفة وعندهما فثلث آيات واما من قرأ اية على كلمة نحو
قوله تعالى ما تمان او حرف نحو ووق ون اختلفوا في المشايخ
فيه الاصح انه لا يجوز وان قرأ اية طويلة نحو اية الكرسي او
اية المائدة البعض في ركعة والبعض في آخره فقد اختلفوا فيه
ايضا الصحيح انه يجوز على قول ابى حنيفة رجوع الذي يحسن الآية
لم يكره الكرار وعندهما يكره الكرار ثلث مرة فصل في الركوع وهو
طأ طء الرأس وان طأ طء راسه قبل ولم يعتدل ان كان الى

وقبل

بعد ما قد قدر التشهد وكلم وأعمل عملا يناق الصلوة تمت الصلوة
بالإتياف وإن سبقت الحدث في هذه الحلة فكذلك عند ما وقال يا رب
بِقِوَاةٍ ويخرج عن الصلوة ويبين على هذه المسائل التيمم إذا راي الماء
بعد ما قد قدر التشهد وكان مساحا نقصت مدة مسجدة وأخلع
حفيه بعمل يسير وكان أميا فنعلم سورة أو عرذانا وجد فوبغا وأميا
قدر على الركوع والسجود أو تذكر إن عليه صلوة قبل هذا أو حدث
الإمام القاري فاستخلف أميا أو طلع الشمس في صلاة الجفرا
دخل وقت العصر في الجمعة أو كان مساحا على الجيرة فسقطت عن يوم
أو كان صاحب عذر فاقطع عنه في هذه المسائل فسدت الصلوة
عنه وقال تمت الثانية وتعديل الأركان عند أبي يوسف فوض لما
ذكرنا من الحديث وعندهما من الواجبات وما سواه من الواجبات تعيين
الفاحة والقرأة في الأوليين والاقتصار فيه على مرة وتقدمها على
الشورة أو الآية والجهن فيما يجهر والخافعة فيما يخاف وقراءت
الغوت في الوتر وقراءة التشهد في القعدين وفي رواية في القعدة
الأخيرة وسجدة التلاوة وسجدة السهو وتكبيرات العيدين

بعد

وَمِنْ الرَّبِّ دَعَا الْقُدُّوسَ يَقُولُ
بَارِكْ بِمُسْتَهْرَجَةٍ كَرِيمٍ كَلَّمَ الْعَالَمَ
مُسْتَهْرَجَةً وَفَرَعَ الْحَيَاةَ يَقُولُ اللَّهُمَّ
مُسْتَهْرَجَةً وَمَا حَسْبُ قَصْدِهِ أُولَئِكَ
سَنَاحُنْكَ إِنَّمَا يَقُولُ سَنَاحُنْكَ خَالِدًا
وَفِي الْأَفْرَاقِ حَسَنَةً وَقَدْ عَزَلَ النَّارَ كَلَّمَ
فِي الْوَقَاتِ

الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب فصلوته فاسد
الاحد بلغت حد وبته الى الركوع بخفض راسه في الركوع وذكر
 في عيون الفتاوى ان ادرك الامام بعد ما سجد الامام سجدة
 فركع وسجد سجدتين تفسد صلوته ولو ادرك بعد ما
 ركع وهو في السجدة فركع وسجد لا تفسد لان الزيادة دون
 السجدة غير مفسدة واذا ركع للمقتدي قبل الامام فرفع راسه
 قبل ان يركع الامام لم يجز الركوع وان ادرك والامام في الركوع
 اجزاه واذا انتهى الى الامام وهو ركع فلبس ووقف حتى رفع
 الامام راسه في الركوع لا يصير ذلك تلك الركعة وركنية الركوع
 متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع عند ابي حنيفة
 ومحمد وذكر في الشرح ان لم يقل ثلث تسبيحات او لم يحكث
 مقدار ذلك لا يجوز وكذا ركنية السجود **فصل في السجدة**
 وهي فريضة نأوي بوضع الانف والقديمين واليدين والركبتين
 وان وضع جبهته على الارض دون انفه جاز بالاجماع وان
 كان من غير عذر يكره وان وضع انفه فذلك عند ابي حنيفة

لو سجد في ركعة واحدة
 لم يفسد ركعة اخرى

وقال

وقال لا يجوز بالانف الا اذا كان بجبهته عذروا بوضع حذو او
 زقية لا يجوز وان كان من عذر بل يوى ووضع اليدين والركبتين
 ليس بواجب عند اخلافنا لفرق الشافعي ولو سجد ولم يضع قدميه
 على الارض لا يجوز ولو وضع احدهما جاز ولو سجد بسبب الزحام
 على تحذره جاز وهو قول ابي حنيفة وان سجد على ركبة لا يجوز
 وان سجد على ظهر رجل وهو في الصلوة جاز وان سجد على ظهر
 رجل ليس في الصلوة لا يجوز ولو كان موضع سجوده ارفع من
 موضع القدمين مفذركتين منصوبتين جاز والا فلا وان
 سجد على كور عمامته او فاضل ثوبه او على شئ طاهر جاز عند
 اخلافنا لشافعي ولو بسط كتمه او زيله على شئ نجس فسجد لا يجوز
 قيل في رواية يجوز ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شئ طاهر للحر
 او للبر او للتراب وسجد جاز والكلام في الكراهية وان سجد على
 التلج ان لم يلبس وكان يغيب وجهه ولا يجد حجم الارض لم يجز
 وان لبس جاز وعلى هذا اذا التفتي للعشيش فسجد عليه وان
 وجد حمة جاز والا فلا وكذا اذا سجد على التين والمخلوج ان لم
 ينكأ

والانفعال من الغرض الى الاغرض **فصل في صفة الصلوة** اذا اراد
 الرجل ان يدخل في الصلوة فوي وخرج يديه من كتمه ثم كبر ورفع
 يديه مع التكبير وذكر في الهذلية برفع يديه او لا ثم كبر حتى يحاذي
 بايديهما شحمتي ذنبيه ويفرج اصابعه لاكل الفرج ويوجه
 بطن كفيه نحو القبلة والمرأة برفع يديها خذاء ثدييها والمقتدي
 يكبر بمقادير ابتكيت الامام عند ابي حنيفة وعند ابي بكر بعد
 تكبير الامام الاختلاف في الافضلية ولا يترك رفع اليدين ثم
 يضع يمينه على يساره ويقبض بيده اليمنى راسخ به اليسوي
 ويضعهما تحت الشرة والمرأة تقبضهما على ثدييها ثم يقول
 سبحانك يا ارحم الراحمين وان زاد وجل ثناؤك لا تمنع ولا يؤمر به و
 يقول اتي وجهي الى اخره عند ابي يوسف وفي رواية بعد التكبير
 وعندهما يقول قبل الافتتاح يعني قبل النية ولا يقول بعد النية
 بالاجماع ثم يتعوذ اما التعوذ فتبع النية حتى يأتي به المقصد
 وفي العبدان يأتي به قبل التكبيرات بعد النية والمسبوق يأتي
 بالنشاء اذا ادرك الامام حالة الخافضة ثم قام الى قضاء ما سبق

يأتي به

بأقرب به ايضا ذكر في الملحق واذا ادرك الامام وهو يجهر يستمع و
 ينصت وقال بعضهم بالنشاء عند سكتات الامام كلمة وعن الفقيه
 ابو جعفر اذا ادرك الامام في الفاتحة ينشئ بالاتفاق كذا في الذخيرة اما
 في صلوة الجمعة والعبدان اذا كان بعيدا من الامام اختلف المتأخرون
 فيه وان ادرك في الركوع ما يتخفى في رايه ان كان اكثر اذنيه لواقى به
 يدرك الامام في شئ من الركوع يأتي به قائما ويكره ويتابع الامام وكذا
 اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ولا يأتي بالركوع ولا يكون مدركا لتلك
 الركعة ما لم يشارك للامام في الركوع كله او مقدار تسبيحة وفي
 الذخيرة ان ظهر في الركوع صار مدركا قدر على التسبيح ولم
 يتدبر وان يقعد ادرك في القعدة يكبر ويقعد وقال بعضهم
 يأتي بالنشاء ثم يقعد ولا يتعوذ ولا بعد النشاء ثم يأتي بها
 في كل ركعة احتياطا في حق الاغتراد لان اكثر المناجيع على هذا
 اما الامام اذا جهر فلا يأتي بها واما التسبحة فعند ابتداء
 التوراة لا يأتي عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يأتي بها في كل
 حال وعند محمد يأتي اذا خافت ثم يقرأ الفاتحة فاذا قال الامام

لاكن رجل ذكر يوم الجمعة انه لم يصلي الفجر والامام يحط بقوم ويصلي
الفجر ولا يسمع الخطبة لقوله عم ومن نام عن صلاة او نسيها فليصلها
اذا ذكرها فان ذلك وقتها لانه لو سمع الخطبة لفاته الجمعة وانما في
السنن والنوافل نبوي الا اذا كان مرويا وانافوا يصلي كما جاء فلما
فرغ من القراءة يخرج ساجدا راعا مكبرا وينبغي ان يكون ابتداء تكبيرة
عند اول الخرو ولا بأس بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرف الكلمة و
الا ان اتمه ويضع يديه على ركبتيه ويفتح اصابعه وبسط ظهره
ولا يرفع راسه ولا يكسسه ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم
ثلاث مرة وذلك ادناه وان زاد افضل ويختم على وتر وان اقتصر
على مرة او ترك جاز صلواته يكن وروي عن ابي مطيع البلخي رحمه الله
عليه ان تسبيح الركوع والتسجود ركبن ولو ترك لا يتجوز صلواته ولا
ينبغي للامام ان يطيل على وجهه عمل القوم لانه سبب التغير وانّه
مكروه ولو طال الركوع لادراك الجاني لا تقربا بالله فهو مكروه ويحصى
عليه الكفر والا لا يفر ولو طال تقربا بالله فلا بأس به قال بعضهم
بطل التسبيحات ثم يرفع راسه ويقول سمع الله من عند الله وان كان

ولا الضالين يقول آمين والؤمن بقول بها ويحذفونها ثم يغم سورة
اوايات فان قرا اية اوايتين لم يخرج عن حد كل اية وان قراء
ثلاث ايات خرج ولم يدخل في حد الاستحباب لانه الواجب
فهم السورة والايات اليها والايات اليها والمستحب ان يقرأ
في السقر حالة الضرورة بقاخرة الكتاب واي سورة متناه وفي
حالة الاحتياط يقرأ في الفجر سورة البروج او مثلها وفي الظهر كذلك
وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصر جداً وفي الفجر
يقراء في الفجر باربعين واخمين وستين وفي الظهر مثله لو دونه
وفي العصر والعشاء كذلك وقال القزويني يقرأ في الفجر بطول
المفضل وفي الظهر والعصر والعشاء باواسطه وفي المغرب بقصار
المفضل اما الطول من الجرات الى سورة البروج واما واسطه للمفضل
من سورة البروج الى سورة لم يكن واما القصار من لم يكن الى آخر
القرآن ويطيل الامام في الفجر في الركعة الاولى على الثانية وقال القزويني
احب الي ان يطيلها في الصلوة كلها واما اطالة الركعة الثانية على الركعة
مكروه بالإجماع وان كان بثلاث ايات او فترتها وان كان اية اوايتين

بديده على تحذيره ويفتح اصابعه لاكل النعيق ثم يشهد ويقول
 الشهادتين لله الاخر والاخرين على هذا في القعدة الاولى فان زاد
 قال بعض المشايخ ان قال اللهم صلى على محمد كان ساهيا يجب عليه
 سجدة السهو قال ابو حنيفة ان زاد حرفا يجب عليه سجدة
 واكثر المشايخ على الاول وان قام الى الثالثة لا يعتد ببديده على الا
 فان اعتد لاداس وان كانت الصلوة فرضة فهو مختار في الاخر بين
 بين ان يقرأ ويبس ان يستحب ويبس ان يسكت والقراءة افضل
 فان قرأ يقرأ الفاتحة فحسب ولا يزيد عليها شئ فان ضم السورة
 ساهيا يجب عليه سجدة السهو في قول ابي حنيفة وفي ظاهر
 القول لا يجب اما اذا كانت سنة او نفلا فيزيد كما اذا ابتدئ في
 الركعة الاولى بمعنى بائي التناء والتعز لان كل شفع صلوة على
 حدة ويقعد في القعدة الاخرة مثل ما قعد في الاولى والمراءة
 تقعد على اليتها اليسرى في القعدتين وتخرج جليها من جبا
 الامين ويشهد فاذا اتم الشهد يصلي على النبي ع ويدعو
 بالدعوات المأثورة وما يشبه الفاظ القرآن ولا يدعو بما يشبه

مقتدياً فأتى بالحديد ولا يأتي بالشمع وان كان مغفلاً يأتي بها اما
 الامام فأتى بالتحميد على قولها وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد
 ولا يزيد على هذا وبرسل اليمين في القومة كذا قال صدر الشهدى في
 الوقعات وفي التكتيبات العبد يمين برسل فاذا اطمان قائماً كثر
 بالحرور ويسجد ويضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على
 الارض ويبدئ بضعبه ويجافي بطنه عن تخذيده والمرأة تحفض
 وتلحق بطنها بخذيدها وتقول سبحان ربّي الاعلى ثلثاً وذلك
ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر ثم يرفع رأسه ويقعد
 ويضع يديه على تخذيده فاذا اطمان قاعداً وسجد ثانياً وان
 رفع رأسه قليلاً ثم سجد ان كان الى السجود اقرب لا يجزئيه و
 تكفي للملئق انة يجزئيه واذا فرغ من السجدة الثانية ينهض
 ولا يعتمد بيديه على الارض الامن عذر ويفعل في الركعة الثانية
 مثل ما يفعل في الاولى الا انة لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه
 فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس
 عليها ونصب اليمنى نصبا ويوجهها بوجهه نحو القبلة ويضع

يديه

وَيَسْقِمْ أَنْفُسَهُ وَلَوْلَا ذَلِكَ
لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
وَالَّذِينَ فِيهَا يُحْيَوْنَ وَيُمِيتُونَ
وَالَّذِينَ فِيهَا يُخْرِجُونَ النَّجَسَ
مِنْ الْبُحْرِ وَيُخَبِّطُونَ الْمَصَائِدَ
وَالَّذِينَ فِيهَا يُنْفِثُونَ الرِّيحَ بِحُجْرٍ
رَازِقَةٍ يُخْرِجُونَ بِهَا السَّحَابَ
وَالَّذِينَ فِيهَا يُنْفِثُونَ الرِّيحَ بِحُجْرٍ
رَازِقَةٍ يُخْرِجُونَ بِهَا السَّحَابَ

الفاظ الناس نحو قوله اللهم اكسني او اللهم ارزقني فلا تارزوني
فانته حتى لو قال في وسط الصلوة تصد صلواته وروي عن بعض
المشايخ انه يقول وارحم محمدًا وآل محمد المشايخ على انه يقول للمواظ
ويقول ورحمت ولو قال ورحمت بالتحفيف فهو خطأ ولا
يقول في العاليين ربنا انك حميد مجيد بخلاف حميد ومجيد ولو قال
لا بأس ويشير بالسبابة اذا انتهى الى الشهادتين وقال في
الواقعات لا يشتر فان اشار بقعد الحنجر والبصر ويخلق
الوسطى بالابهام فاذا فرغ من الادعية يسلم عن يمينه و
يقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام و
وبركاته كذا ذكره في المحيط ويتوي بالسلمة الاولى عن يمينه من
الملائكة والمؤمنين وعن يساره مثل ذلك وقال بعضهم يتوي
لحفظه وقال بعضهم يتوي جميع من معه من الملائكة لانه
اختلف الاخبار قيل ان كل مؤمن خمسون ملائكة وقيل
ستون وقيل مائة وستون ويتوي للمقتدي امامه في السلمة
الاولى انه كان عن يمينه او بخذائه وفي الاخرى ان كان عن يساره
ويتوي

ويتوي ان يكون متبني بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي الركوع
الى ظهر قدميه وفي سجوده الى اربعة انفيه وفي تعوده الى الحجر
والسنة للامام ان يكون التسليم الثانية احفض من الاولى و
من المشايخ من قال يحفض الثانية فاذا تمت صلوة الامام مختار
ان شاء انحرى عن يمينه وان شاء انحرى عن يساره وان شاء
ذهب الى حوايجه وان شاء استقبل الناس بوجهه اذا لم
يكون بخذائه ما يصلح سواء كان المصل في صف الاول او في
الاخر والاستقبال الى وجه المصلي مكروه وهذا اذا لم يكن
بعد المكثوبة نطوع فان كان نطوعاً بقوم الى التطوع ويكن
ناخراً للسنة عن حاله اداء لفريضة فاذا قام لا يتطوع في مكانه
بل يتقدم او يتأخر او يخرف يمينا او شمالاً ولا يذهب الى بيته
فتطوع ثمة ومن المشايخ من قال ان كان اماماً يتطوع عن يساره
للحجاب وقال شمس الائمة الحلواني هذا اذا لم يكن من قصد
الاستغفار بالدعاء وان كان له ورد يقضيه بعد المكتوبة فانه
يقوم عن مصلاه فيقضي ورده قائماً وان جلس في ثانية

المسجد فيقضي ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما روي عن الصحابة
وما ذكر في ابتداء المسئلة دليل على كراهية تأخير السن وما ذكرنا
من قوله شمس الائمة الحلواني في اخرها دليل على الجواز ذكره في المحيط
واما المقتدي والمفرد اذا البساجاز وان اقام النطوع من كانها جاز
والاحسن ان يتطوع في مكان اخر **فصل** فيما يكره فعله وما
لا يكره ويكون للمصلي ان يغطي فاه والادب اعذر الشاوب
ان يغطي فاه فان لم يقدره فلا بأس بان يضع يده وكفه على فمه
ولا يكره الاعتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا
منه شبيبة الشعر للنساء يلف حول وجهه وقال بعضهم ان شدة
رأسه بالمندبل ويبيدي هامته ويكره العقب اراد به ان يجعلها
وبشده يصنع لفت زوايه حول رأسه كما يفعل النساء في بعض
الافاق او يجعل الشعر كله من قبل القفا ويمسكه بحيط وجرة
كبالا يصب الأرض او اسجد ويكره وضع اليدين قبل الركبتين اذا
سجد ورفعهما قبلها اذا قام الا من عذر ويكره ان ينقر نقر اليدين
وان يفركا قعاء الكلب وهو ان يضع اليدين على الأرض وينصب فخذ

وقيل ان ينصب يديه امامه نصاً وان يفتش زراعيه امشاً في الغلب
وان يرفع عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يستدل فوه
وهو ان يضعه على كتفه ثم يرسل طرفه وفي القدوري ان يجعل
رأسه او كتفه ثم يرسل طرفه من جوانبه ولو صلى في قباء او في مطق
او في بارقي يتبني ان يدخل في كمينه ويشد القباء بالمطقة احترازاً
عن السدل وعن الفقيه في جعفر انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو
غير مشدود الوسط وهو يكره ما هو اختلاف الجبارين ويكره ان يصلي
في ازار واحد الا من عذر وان يصلي حاسراً رأسه كرسلاً ولا بأس
اذا فعله تذكيراً وخشوعاً ويكره ان يصلي في ثياب البدلت واللفه
والمستحب ان يصلي في ثلثة اثواب قميص وازار وعمامة وعن ابي حنيفة
كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة والمرأة تغطي في قميص وازار وعقنعة
وخمار ويكره ان يرفع رأسه او يركب في الركوع ويكره ان يعبت بشوبه
او بشئ من جسده وان يمسح اصابعه او يشبك بين اصابعه ولا يجعل
يده على حاصنه وان يقبل المحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسويده
مرفوعاً وان يترج الآمن عذر وان يعض عينية وان يلف يميناً وشمالاً

وان يستجد على رءوسه وان يستخضع قصدا اذا كان صوتا لا حروفا
واما السعال المدفوع اليه فلا يكره ولا احسن ان يذفع سعاله ان قدر
وان يرد التسليم بده وان يحمل القبتي في صلوته وان يتختم قصدا
ان يضع في فمه درهم او راين بحيث لا يمنع عن القراءة وان منعه
عن اداء الحروف افسدها وان ينفع نفخا يعني لا يسمع صوته وان
يتلع بين اسنانه ان كان قليلا وان كثرا زاد على قدر الحاجة
تفسد وان يجهر بالتسمية والتأمين وان يتم القراءة في الركوع
وان يعدل الآية والتسبيح والسورة يعني العبد بالاصابع عند
ابي حنيفة وقال محمد وابي يوسف لا يتم من مشايخنا من قال اخلا
في التطوع انه لا يكره ومنهم من قال في التطوع لا في المكتوبة وقال
ابو جعفر فيها وفي الحاقانية ان غص برؤس الاصابع لا يكره وفي موضع
اخر لو احتاج اليها كما في الصلوة التسبيح عذها بالاشارة او بقلب
لا يكره ويكره ^{ان} على حائط او على عصا الامن عذير وان يخطوا
خطوات بغض هذا اذا وقف بعد كل خطوة وان لم يقف
تفسد اذا لم يكن بغض عذير ويكره التمايل على يمينه مرة وعلى يساره
اخرى

ان يستجد

اخرى ويكره اخذ القبلة والبرغوث وقتله ودفعه ولا بأس بقتل الحية
والعقرب قالوا ان لم يتجهج الى المشي والمعالجة وانما مشى وعالج تفسد
ويكره ترك العظانية في الركوع والتسجود وتكرار السجدة اذا كان قادرا
على سورة اخرى ولا يكره في التطوع ويكره تطويل الاولي في التطوع على
الثانية الا اذا كان مريئا او مائتورا ويكره تطويل الثانية في جميع
الصلوة ويكره نزع القميص والعنقوسه ولبسها بعمل يسير ويكره ان
يشتم طيبا وان يري براقة او نخامته وان يروح بنجونه او بمروحة
مرة او مرتين وان رشح ثلث مرات متواليات تفسد صلوته وان
يرفع كعبه الى المرفقين وان لا يضع يديه الى موضعها الا من عذير
وان يقرا في غير حالة القيام وان يترك التسبيحات في الركوع والتسجود
وان ينقص من ثلث تسبيحات وان ياتي بالازكار المشروعة في الاشتغالات
بعد تمام الاشتغال وان يتركها في موضعها ويكره ان يمسح عرقه والثراب
عن جبهته في أثناء الصلوة وفي التشهد قبل التسليم ولا بأس بالتطوع
المفرد ان يتعوذ من النار ويستسأل الرحمة واستغفر وان كان في الغرض
واما الامام والمقتدي فلا يفعل ذلك في الغرض ولا في النفل ولا بأس

بان يصلي على ظهر رجل فاذا يتخذت او يصلي بين يديه معلق او سيف
او على بساط فيه تصاوير ويكره ان يكون فوقه رائحة في السقف او بين
يديه او بخدائه او تصاوير وسورة معلقة واما ان كان مقطوعة
الرأس يعني اذا لم يكن لها رأس او كانت محات بخيط او كانت صغيرة
لا تتبدل للنظر فلا يكره ولا بأس بالصلوة على الطنائيس واللبود والثر
الفروش اذا كان المفروش رقيقا والصلوة على الارض وما انتبه الا من
افضل ولا بأس بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق
ويكره ان يقوم في الطاق وان ينفرد الامام في مكان هو اعلى من مكان القوم
اذا لم يكن بعض القوم معه وان انفرد الامام بالمكان اسفل من مكان القوم
اختلف المشايخ فيه ويكره المقتدي ان يقوم خلف الصف وحده الا
اذا لم يجد فرجة وكذا يكره المنفرد وان يقوم في حلال الصف فيصلي
فيحالفهم في القيام والقعود ويكره الصلوة في طريق العامة ويكره في الصلوة
من عجز ستره اذا خاف اللوردين يديه ويكره في معادن الابل والمزيلة
والجوزن والمغتسل والحمام والمقبرة وعلى سطح اللعينة وذكر في الفناء
اذا غسل موضعا ليس فيه تمثال وصلى لا بأس وكذا في الغيرة اذا كان فيها
صور

موضع

موضع اعد للصلوة ليس فيه قبر ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة
نمزم وبدا من سورة اخرى ويكره ان يؤم قوما وهم له كارهون بخلاصة
ويكره ان ينقل عليهم بالتطويل ويعجلهم من اكمال السنة وان يلجئهم
الى الفتح عليه وعليه ان يقرأ ما تيسر من القرآن وان عرض الله تعالى اسفل
الى اية اخرى او يركع ان يقرأ ما يكفيه ويكره ان يركع في مكانه بعد
الاذن ما يقول اللهم انت التسليم الى اخره ويكره تقديم العبد والا
عربي والاعمى والفاسق وولد الزنا وان تقعد واجاز ويكره التغل
قبل صلوة الفرض وقبل صلوة العبد وبعد ما في الجبانة ويكره ان يدخل
في الصلوة وقد اخذ غائطا ويولد ان كان الاحتمام يشغله بقطعه
وان مضى عليها اجزأه وقد اساء وكذا ان اخذ به بعد الافتتاح
ويكره ان يكون قبلة للمسجد الى المخرج او الى الحمام وان صلى في بيته
الى الحمام لا بأس به ويكره المرور بين يدي المصلي اذا لم يكن عنده
حائل نحو السترة والاسطوانة ونحوها **فصل في السنن اولها**
الاذان ورفع اليدين مع التكبير ونشئ الاصابع وجهها امامها
لتكبير والثناء والنقود والتسمية والتأمين والاختفاء بهن اما

كان او مقتديا ووضع اليدين على اليسرى تحت السرة للرجل
وعلى الصدر للصلاة والتكبيرات التي ياتي بها في خلال الصلوة و
تسبحات الركوع والسجود واخذ الركبتين في الركوع متفرقا
اصابعه وافتش الرجل اليسرى والتعود ونصب اليمنى نصبا
والصلوة على النبي عم بعد التشهد في القعد الاخيرة والقيام
يشبه الفاظ القرآن والاشارة عند الشهادتين في بعض الروايات
كما ذكرنا وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الغرابض والخروج
بلفظ التسلام والسلام عن يمينه ويساره وقيل بعض هذه الافعال
ادب وما ذكرنا مما سوي ذلك ادب **فصل** واعلم ان السنة قبل
الغروب ركعتان واربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب واربع قبل
العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتان وما ذكرنا قبل العصر
وقبل العشاء مستحب وفي المحيط ان يطوع قبل العصر وقبل
العشاء فحسن لان النبي عم لم يواظب عليها وقبل الجمعة اربع
وبعدها وعند النبي يوسف ستة الافضل عندنا ان يصلي اربعاً
ثم ركعتين واما سجدته الصغرى فقد ورد في الاحاديث فيها من
ركعتين

ركعتين الى اثني عشر ركعة ثم افضل في صلوة الليل والنهار اربع ركعات
والزيادة على ثمان ركعات ليل او على اربع ركعات نهارا مكرهة
بالاجماع ومن شرع في صلوة التطوع ثم افسدها فعليه قضاءها
وان شرع بنية الاربع ثم قطع ليلته الا الشفع الاول خلافا لابي
يوسف وقالوا في غير السنن اما اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم قطع
ليلته اربع وان شرع في الاربع ولم يقعد على الثانية فسدت عند
محمد وزفر ويقضي الاوليين وقالوا لا تقصد وكل ركعتين اذا افسد
فعليه قضاءهما دون ما قبلهما ولو افتتح قائما ثم قعد من غير صلاة
وان نذر صلوة ولم يفعل قائما او قاعدا ليلته قائما وان صلى قائما
فيلجئ قبا سا فطول القيام افضل من عدد الركعات ثم السنة
في سنة الغجران باثني ركعتين او عند باب المسجد وان لم يكن
يمكنه ففي المسجد الخارج وان كان واحدا فخلط اسطوانة ونحو
ذلك هذا اذا كان بعد الشروع في الفريضة اما قبل شروعهما في الفريضة
فيأتي بها في اي موضع شاء واما سنن التي بعد الفريضة ان تطوع
في المسجد فحسن وفي البيت افضل بضالماروي عن النبي عم كان

قاعدا من عذرهما من غير كراهية وان كان الامام قاعدا بعدد القوم
فابمين جاز من غير كراهية ولا يستحب ولو صلى التراويح كلها ابتلاية
واحدة وقد تعدد راس كل ركعتين جاز ولا يكره لان اكل ذكره في المحيط
واذا اختلفوا انهم صلوا تسعة تسليمات او عشر تسليمات ففيه
اختلاف الصحيح انهم يصلون بتسليمات اخرى فردوا وذكر في
اللتقط بقراءة التراويح مقدار ما لا يؤدي الى تنفير القوم وفي الفتا
وي بقاء في كل ركعة ثلثين اية حتى يفرغ الحتم ولو اتم في التراويح ثم
اقتدى باخرى التراويح تلك الليلة لا يكره واذا بلغ الصبي عشرين سنة
قام في التراويح يجوز وذكر بعض الفتاوي انه لا يجوز هو المختار وان
صلى اربع ركعات بتسليمات واحدة لم يقعد على رأس الركعتين يجوز
عن تسليمات واحدة وهو المختار واذا فرغ من التشهد ينظر ان علم انه
يثقل على القوم لا يزيد على الاعوات المأثورة ولم تذكر وتسليمات بعد
الوتر قال ابو بكر بن فضال لا يصلون جماعة وقال صدر التشهد يجوز
ان يصل جماعة ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهبا في الشفع الا
ثم صلى ما بقي على وجهها فالمتأخر يجازي بقض الشفع الاول لا غير

يصل جميع السنن والوتر في البيت ومن السنن التراويح واقامتها با
الجماعة سنة على سبيل الكفاية ايضا حتى لو ترك اهل الجماعة كلهم
الجماعة فقد ترك السنة وقد اساء وفي ذلك وان تحلق من افراد
التاسين فصل في بيته فقد ترك الفضيلة وان صلى في البيت با
الجماعة لم ينال فضل الجماعة في المسجد وهكذا في المكتوبات والا
حتياط في النية ان ينوي التراويح او سنة الوقت او قيام الليل
لان المشايخ اختلفوا في اداء السنن بنية النفل فال بعض المتقدمين
لا يجوز وهو قول ابي حنيفة وان نوي في التراويح صلوة مطلقة
فحسب قالوا الاصح انه لا يجوز ووقته بعد العشاء ولا يجوز قبلها
وهو المختار ولو صلى العشاء على غير وضوء بعيد العشاء والتراويح
فان فاتته ترويح او ترويحان ذكره في الذخيرة اختلف للمشايخ
في زماننا قال بعضهم يصل التراويح للمروكة ثم يوتر واما الاستراحة
ان يجلس بين كل ترويحيتين مقدار ترويحته وان استراح على
خمس ترويحات بتسليمات قال بعضهم لا بأس به وقال اكثر المشايخ
لا يستحب والا فضل تعدد القراءة بين التسليمات وان صلى
قاعدا

وقال مشايخ سمرقندي فضا الكحل والوتر ثلث ركعات يقرأه القائل
والسورة في جميع ركعاتها ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنته
ولا يصلي بجاءه الا في شهر رمضان والسبوق يقت مع الامام
ولا يقت بعدها وان شك انه في الثالثة يقت مرتين لان
تكرار القنوت في موضعه غير مكروه وفي الثانية لم يقع في موضعه
وذكر في الذخيرة ان قنت في الاولى او في الثانية ساهيا لم يقت في
الثالثة وبينهما فرق وهل يصلي على النبي عم في اخر القنوت قال
الفقيه ابو الليث يصلي وذكر في بعض الفتاوى ولا بأس بان يصلي
وهل يجهر الامام القنوت قال محمد بن فضل يخاف جرت العادة في
مسجد ابي جعفر الكبير البخاري وقال صاحب الذخيرة برهانه الذي
استحسنوا الجهر في بلاد العجم ليستعملوا وذكر في الشرح يكون ذلك
للجهر دون جهل القراءة اما القندي فهو مخير ان شاء سكت وان
قنت وان شاء اتقن لا يرفع صوته بالاتفاق **فصل** اذا تكلم بكلام
الناس ناسيا او عامدا تفسد لكن بشرط ان يكون مسموعا لنفسه
وان لم يسمع حروفه او يكون مصليا وان لم يسمع وان نام فتكلم
او ضحك

صالح

او ضحك تفسد وان اتق في صلوة او ناء او بكى فارتفع بكاءه ان كان من
ذكر الجنة والنار لم يقطعها وان كان من وجع ومصيبة يقطعها
ولا فرق بين قوله او وبين اه وقال ابو يوسف احدا لا تفسد في او
اقل وثق وفي اللتقط اذا سقطت الحية قال بسم الله الرحمن الرحيم
تفسد صلوة عند تحذير خلافا لابي يوسف وروي عن محمد ان كان المربي
لا يملك نفسه لا تفسد كما لو خشى او عطش فارتفع صوته وحصل
به حروف لا تفسد وذكر في الحاقانية وفي الذخيرة اذا قال المربي
بارب اوقال بسم الله ما يلحقه من المشقة لا تفسد ولو اجاب بلا
اله الا الله او اخبر بما يسوءه او يشتره او يجبه فقال سبحان الله
او قال الحمد لله او قال انا لله او قال لا حول ولا قوة الا بالله تفسد
عند جماعه خلافا لابي يوسف وذكر القاضي الامام محمد بن علي
ليس في الصلوة تفسد وان فتح على امامه قبل ان يفتح بعد ما قرأ مقفلا
ما يجوز به الصلوة تفسد والتصحيح انه لا تفسد وان انتقل الى اية
اخرى ففتح عليه بعد الانتقال تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام
فسدة الصلوة لكحل وان فتح غير المصلي على الصلوة فاخذ بفتح تفسد

الحل

وان اكل او شرب عامدا او ناسيا تفسد وكذا العمل الكثير وقال بعضهم
كل عمل يشك الناظر انه ليس في الصلوة فهو الكثير وقال بعضهم كل
عمل يعمل باليدين عن غيرهما كثير وذكر في اللتقط لا يعتبر فساد الصلوة
عمل اليدين ولكن يعتبر القاية والكثرة وان ادهن راسه او شرب
تفسد وان كان الذهني في يده فمسحه برأسه لا تفسد وان حمل المرأة
صبيا فارضعته تفسد وان مضى صبي نذري امرأته فصلت ان خرج
التي تفسد ولا فلا وان صاح في مصلي يده يريد السلام تفسد ولو
رفع العمامة من راسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع
على راسه او من القميص ان كان بيد واحدة لا تفسد ولكن يكون ولو
ضرب انسانا بيد واحدة او سوط تفسد كذا ذكر في المحيط وذكر في
الذخيرة ان المصلي على الدابة ان ضربها لا يستحلج السير تفسد و
بعض مشايخنا قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تفسد وان ضرب
ثلث مرات من الليات تفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه
سوط فنهتها به او خنصها به لا تفسد ولو هدي وضربها تفسد
وان حرك رجله قليلا لا تفسد وعن ابي بكر بن قيس قال كم ملئت فاشا

المصل

المصلي يده انهم جماعة صلوا ركعتين لا تفسد واذا كتب ما يستبين
حروفه اقل من ثلث كلمات لا تفسد وان زاد على ذلك تفسد وفي اللتقط
لو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تفسد وفي الحاقانية ان اذن يريد به
الاذان تفسد وقال ابو يوسف لا تفسد ما لم يقل حي على الصلوة ولو
سمع اسم الله فقال جل جلاله او سمع اسم النبي عم اراد اجابة
تفسد وان لم ير يلجى اب لا تفسد ولو انشأ شعر او خطبة ولم
يتكلم بلسانه لا تفسد وقد اساء وان رد السلام يده او برأسه او طلب
منه شيء فادعى برأسه او قال نعم لا تفسد ولو قال اللهم اكفني او انعم
علي او صلح امري وارزقني العافية او قال اللهم اغفر لي ولو الدخا
لا تفسد ولو قال اللهم اغفر لي ولاخي فضيه اختلاف المتأخرين وهو
قال اللهم ارزقني رؤيتك واجبتك او حج بيتك لا تفسد ولو قال
اللهم ارزقني دابة وكوما او قال افض ديني تفسد ولو نظر الى كفا
وفهم ان نظره غير مستقيم لا تفسد بالاجماع وان نظر مستقيما
ذكر في المحيط تفسد صلوة عند تحذير وذكر في الاجناس لا تفسد عند
ابي حنيفة يوسف وبه اخذ بعض مشايخنا وان قرأ من المصحف

الحل

او من الخراب نفسد عند ابى حنيفة خلافا لهما ولو اخذ جحر كافر في لونه
 معه جحر كافر في به لا تنفسد وقد اساء وفي الاجناس ان ربح باطراف ايضا
 لا تنفسد ولو حرك المصلى جسده مرة او مرتين لا تنفسد وكذا اذا فعله
 مرارا غير متواليات لا تنفسد وذكر في الاجناس ان اذا قتل القاتل مرارا
 ان قتل قتلا متدركا تنفسد وان كان بين القتلات فرصة لا تنفسد
 وكذا لو روج بمروحة او بنوبة مرة او مرتين ولو نتخض لخصين
 الصوت متميذا تنفسد عند ابى حنيفة وابى يوسف كذا ذكر في الاجناس
 ولو اسناذ رجل فجهر بالقراءة وقال الحمد لله وقال الله اكبر
 لا تنفسد وان قبلت المصلى امرأته ولم يقبلها هو فصولونه
 نامة ولو قبل هو بشهوة او بغير شهوة فسدت صلواته المصلى
 اذا وسوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله انه كان ذلك
 في الاخرة لا تنفسد وان كان في امر الدنيا تنفسد كذا ذكر في التخيير
 المصلى اذا اراد ان يسلم على غيره ساجدا فقال السلام فذكر فسكت
 تنفسد كذا ذكر في التخيير المنهي في الصلوة اذا كان مستقبل القبلة
 لا تنفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وان كان في الغضا

مالم

مالم يخرج من الصفوف وبعض المشايخ قالوا في رجل راى فرجة في
 القف الثاني فمشى اليها فسدق لا تنفسد ولو مشى الى الثالث
 تنفسد هذا اذا لم يكن مستدبرا للقبلة واما اذا استدبر القبلة
 فسدت صلواته كما اذا استدبر القبلة على طين انه رفع فسد
 وان لم يخرج من المسجد ولو مضى عليك او الهلج ففسد
 ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه ان كان زائدا على قدر الحاجة
 تنفسد وان كان قدر الحاجة لا تنفسد صلواته ولا صلاته ايضا
فصل في السجدة السهو سجدة السهو واجبة لا تجزئ الا
 بترك الواجب او تأخير الركن اما ترك الواجب كما اذا ترك
 قراءة القنوت والتشهد في كلتا السجدة في اظهر الروايات
 وتكبيرات العبد بين وكذا اذا جهز فيما يخاف او خاف فيما
 يجهر وذكر في الذخير تجب ستة اشياء بتقديم ركن
 نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع او يباين
 ركن نحو سجدة فتذكرها في الركعة الثانية فسجدها او يؤخر
 القراءة الى الثانية والثالثة ويترك الركن نحو ان يركع من

هذا ركن
 صافر

ولو قام الى الخامسة او قعد في الثالثة ساجدا تجب سجدة القيام
 والقعود وان نهض الى الثالثة ساجدا كان الى القعود اقرب
 يقعد وفي وجوب سجدة السهو وفيه اختلاف بين المشايخ
 انما يكون الى القعود اقرب اذا لم ترفع ركبتيه فان كان يقعد القيام
 اقرب لم يقعد ويسجد للسهو ولو كسر الفاتحة في الاوليين
 او قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او في التشهد يجب وان قرأ
 الفاتحة في الاخرين مرتين او ضم فيها سورة بالفاتحة او قرأ
 التشهد مرتين في الاخرة او تشهد قاعا لاسهو عليه كذا المختار
 ذكر في الاجناس ولو زاد في التشهد الاول ان قال اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد تجب بالاتفاق وروي عن ابى حنيفة ان زاد
 حرفا تجب وروي عنهما ان قال اللهم صل على محمد لا تجب وان
 سكت في الاخرين متعمدا فقد اساء وان سكت ساجدا وقال
 ابو يوسف لاسهو عليه وان قرأ بعد التشهد في الاخرة لا
 سهو عليه وان قرأ مكان التشهد تجب وان ذكر القنوت
 بعد الركوع لم بعد وان ذكر فيه فقيه روايتان وقال النافعي

او يسجد ثلث مرة او يتغير الواجب نحو ان يجهر فيما يخاف
 او خاف فيما يجهر ويترك الواجب نحو ان يترك القعدة الاولى كذا
 ذكر في المحيط وقال القاضي الامام صدرا لاسلام يكون وجوبها بشئ واجب
 وهو ترك الواجب وهذا الجمع ما قيل فيه فان هذه الوجوه الستة
 يخرج على هذا اما تقدم والتأخير فلان من اعاد الترتيب واجبة
 عند اصحابنا وان لم يكن فرضا كما قال زفر رحمه فاذا ترك الترتيب
 فقد ترك واجبا واذا ترك ركنا فقد اضر الركن الذي بعده واذا ه
 من غير تأخير واجب والجهر في محلها واجب والخافعة في محلها
 واجب واما التشهد في القعدة الاولى فان صدرا لاسلام كان يقول
 هو واجب وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح وذكر في المحيط
 ولو جهز فيما يخاف او خاف فيما يجهر قدر ما يجوز به الصالح
 تجب وهو الاصح وذكر في التوادري العلان خاف الفاتحة
 او اكثرها وخاف من السجدة ثلث اية فعليه السهو وان خاف
 اية قصيرة يجب عند ابى حنيفة خلافا لهما وادنى الجهر ان يسمع
 عين وادنى الخافعة ان يسمع فعنده وهو المختار ذكر في الغنية

ولو قام

عاد اولم يعد فعله سجدة الشهور وان سلم على راس الركعتين
في ظهر على ظن انه اتفق ثم تذكر بيقها ويسجد للشهر ولو طرأ بها
جمعة ونحو استأنف وان سبى عن القعدة الاخيرة فقام ^{مسلة} الحلقا
يعود الى القعدة مالم يسجد وسجد للشهر وان قيد الخامسة
بالسجدة تحولت صلواته نفلا فعليه ان يضم ركعة سادسة
وسجد للشهر وان كان قد قعد في الاربعة كان فرضه تاما و
الركعتان نافلتا ويسجد للشهر وسروا امام يوجب السجدة عليه و
على القوم وسروا لو لم لا يجب الامام ولا عليه وان سبى من السلام
يعنى اطل القعدة على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم فيسلم و
يسجد للشهر وان سلم من عليه الشهر يزيد به قطع الصلوة
يعنى لا يزيد سجدة الشهر ثم بداء له ان يسجد فله ان يسجد
مالم يركع ولا يستدبر القبلة وان شك في القيام انه كبر للافتتاح
ام لا فتذكر وعلم انه كبر فعليه ان يسجد او ظن انه يكبر فعاد
التكبير ثم تذكر فعله الشهر في الاصل في ان منعه عن اداء الركبتين
او واجب بركته الشهر وقال بعض المشايخ ان منعه عن القراءة
والسجدة

71
والسجدة يجب الشهر وان سلم المسبوق مع امامه لا سرب عليه وان سلم
بعده تجب وفي الملقط المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام الشرب
مع الامام فعليه الشهر والمسبوق يتابع امامه في سجود الشهر وان
قام قبل سلام الامام وقراءه وكبر لم يسجد حتى يسجد الامام
للشهر ويتابعه ويرتفع قيامه وركوعه وان لم يتابع الامام
يسجد اذا فرغ وان سبى فيما يقضى يسجد ايضا ولا ينبغي للمسبوق
ان يقوم الى يقوم الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام وان قام قبل ان يفرغ
الامام من التشهد فله السجدة على وجه اما ان كان مسبوفا بركعة او
ركعتين او ثلث ركعات فان كان مسبوفا بركعة وان فرغ بقراءته
بعد الفراغ من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة جازت صلواته
ولو مضى على ذلك والافضل ان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام
من التشهد لا يعتبر وذكر في الحاقانية رجل صلى ولم يدرك ثلثا ام
اربعا قال ان كان ذلك اول ما سبى استقبال الصلوة يعنى اول
ما سبى في عمره وعليه كبر المشايخ وان سبى غير مرة يتحري وان
وقع في تحريه على ظن انه صلى ركعة يضيف اليها اخرى يسجد للشهر

وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين يقعد ويشهد وسلم ويسجد للشهر
واهم يقع تحريه على شيء وثيا بالاقول ان كان في صلوة اخرى فانه يصلى
ركعة فيقعد لاحتمال انه صلى ركعتين وفي الذخيرة لو شك في زوارة
الاربعة انه الاولى والثانية والثالثة يقعد على كل ركعة وفيما في
الفضلي اذا راي بين الثانية والثالثة لا يقعد وهو الصحيح الا
في المغرب والوتر وان بداء بالسجدة في الاولى فعليه الشهر لانه
ترك الواجب وهو قراءة الفاتحة وان قرأ حرفا في الحاقانية
وسجدة الشهر يسجد فان بعد السلام ويشهد ويسلم ويأتى با
لصلوة على النبي عم في تلك القعدتين والادعية في قعود الشهر
وقال بعضهم يأتى بالادعية المأثورة فيها واذا قرأ القارئ في ركعة
او سجدة او حلال التشهد تجب عليه لان هذه ثناء وهذه ^{مسة} لولا
كلها موضع الثناء ولو سبى في سجود الشهر لا يجب سجدة ثناء الشهر
بيانها اذا وقع الشك بين الركعة والركعتين فانه يجعلها ركعة
وان وقع الشك بين الثالثة والرابعة يجعلها ثلثا الا انه
يقعد في الثالثة لجواز ان يكون رابعة احتياطا ثم يقوم بضم

72
اليها ركعة اخرى وعند الشافعي يبني على الاقل في الاحوال كلها
فصل في ذلة القاري الاصل فيه ان لم يكن مثله في القرآن
والمعنى متغير تغيرا فاحشا فنفسد صلواته كما اذا قرأ هذا الغبار
مكان الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كما اذا
قرأ يوم بلى السراويل وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيد ولم يكن
المعنى متغيرا فاحشا فنفسد وهو لا حوط وقال بعض المشايخ لا تنفسد
لعموم البلوى ولا قياسا لانه ذلة القاري بعضها على بعض الابعاد كما
في اللغة وان بدل حرفا مكان حرف الاصل فيه ان كان بينهما قريب
الخرج او كانا من مخرج واحدة لا تنفسد كما اذا قرأ فلا تلهي وانما اذا ^{قراء}
مكان الدال ظاء او مكان الصاد او على القلب فنفسد صلواته عليه
الكثر الاثمة وروى عن محمد بن سلمة انه لا تنفسد لان العجم لا يميزون
وكان القاضي الامام الشهيد يقول الاحسن فيه ان يقول ان جرى
على لسانه ولم يكن مميزا في رنجه انه ادى الكلمة على وجهها
لا تنفسد وكذلك يروى عن محمد بن مقاتل وشيخ الاسلام اسمعيل
الزاهد ي وذكر في الذخيرة اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد الجراح ولا

قريباً لا آفة بلوي غامضاً يحون يأتي بالذال مكان الضاد أو ثباتاً
بالذال مكان الضاد لا تفسد عند بعض المشايخ وفي قطع الكلمة بان
قال الله ان الشيخ الامام حسن الأئمة يعني بالفساد وعامة
المشايخ قالوا لا تفسد لعموم البلوي اما الوقف فلا يجب افساد
الصلوة ايضاً لعموم البلوي عند أبي حنيفة وعند البعض تفسد
بجوان بقراءة الله وابتداء آية او قراءة ولقد قضينا الذين من
قبلهم ووقفوا ابتداء وابتداء الله او ابتداء وقراءة
وابتداء ان تؤمنوا بالله ربكم والي غير ذلك ولو وصل حرفاً من
كلمة الكلمة اخري بان قراءة اياك تعبد ويا المستعين او كل من
او قراءة بضر الله ما انشبه ذلك لا تفسد وعلى قول بعض المشايخ
تفسد قالوا ان علم القراءة كيف هو الا آفة على لسانه لا
تفسد وان كان اعتقاده ان القراءة كذلك وذكر في الملتقط ولو
قراءة الهدى او قل هو الله احد ولا يقدر غير يجوز صلوة
ولو قراءة قل عود لا تفسد او قراءة فساء صباح المذنبين لا
تفسد ولو قراءة لا تغلب العالمين لا تفسد وعن أبي حنيفة
فيمن

72
فيمن قراءه وادابهم ربه او قراءه الخالق البارئ المصور
وهو بطم ولا يطعم لا تفسد وان زاد حرفاً ان لم يتغير المعنى لا
تفسد نحو وانك لمن المرسلين وان غير المعنى تفسد وينبغي ان
لا تفسد وذكر في ذلة القاري الشيخ الامام حسام الدين ابن
سعيد بن اسعد السفي ان لا تفسد ولو قال الله التخل لا تفسد
وهو اختيار النجم الدين ولو قراءة عني لا تفسد ولو قراءة مع الله
للحمد يوجب ان لا تفسد ولو قراءة بغير التيمم يسكن الذال
ولو قراءة ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف وقراءة اولئك
اصحاب الجحيم لا تفسد ولو لم يقف وصل والامة المشايخ
تفسد وعن عبد الله بن مبارك وابو جعفر الكليسي ومحمد بن
مقاتل وجماعة من المروية ان لا تفسد ولو قراءة انا كنا من الذين
تفسد قطعاً وذكر في فتاوى قاضي حان وكذا لو قراءة يتخلون ولو
قراءة نحن خلقناهم كان انا خلقنا لا تفسد عند المتأخرين ولو قراءة
اضطربتم تفسد ولو قراءة ما اضطربتم لا تفسد ولو قراءة فعمل
عظيم مكان السين لا تفسد ولو قراءة قل هو الله احت تفسد

ولو قال ان الله بريء من المشركين
ورسوله لا تفسد

بان مكان الذال

ولو قراءة ولا الضالين آتين بالتشديد في الميم لا تفسد ولو قراءة المزم
سأل على تحين لا تفسد ولو قراءة ما ودعك بترك التشديد لا تفسد و
لو ترك التشديد في الراء تفسد ولو قراءة كيدهم في تظليل تفسد ولو
قراءة في تذليل لا تفسد ولو قراءة حمالة الحطب بالتاء تفسد ولو قراءة
من الجنة لا تفسد ولو قراءة ثبت يدي تفسد ولو قال رحلة الشتاء
والسيف تفسد كذا القراءة الشيطان الرجيم قال قاضي امام غزالي الذين
في فتاواه اذا حقه المشددة لا تفسد صلوة بخفيف المشددة
الا في قوله رب العالمين او قراءة اياك تعبد تفسد صلوة وعامة
المشايخ على ان ترك المدة والتشديد بمنزلة الخطاء في الاعراب
لا تفسد الصلوة في قوله المتأخرين ولو قراءة
والعصر اذا قلها لا تفسد

نمت الكتاب بعبادة الله الملك الوهاب
جزوه العبد الضعيف محمد بن ابراهيم وقد فرغ
عن التحرير في الاول شهر المحرم سنة ١٢٠٠
في يوم السبت في وقت غروب الشمس
ولو الادب والجميع المؤمنين والمؤمنات

بسم الله

اللهم دُبْنَا يَا رَبَّنَا دُبْنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ
وَرَبُّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْغَنِيُّ الرَّحِيمُ وَاهْدِنَا إِلَى الْحَقِّ
وَالْطَّرِيقِ مُسْتَقِيمٍ بِسِرِّكَ خَيْرَ الْفَرَادِ الْبَاطِنِ وَ
دَهْرِكَ دَسُودِ الْكَرِيمِ وَاعْفُ عَنَّا يَا كَرِيمُ وَاعْفُ لَنَا
ذُنُوبَنَا يَا ذَمَّنْ يَا رَحِيمُ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا وَرَبَّنَا
أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ اللَّهُمَّ دُبْنَا آتِنَا
فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ
وَجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ
دُعَاءَ دُبْنَا أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ
يَقُومُ الْحِسَابُ اللَّهُمَّ دُبْنَا اقْرَعْ عَلَيْنَا صَرْعَ وَتَوَقْنَا
مُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ احْسِنْ أَمْرَنَا فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا وَاجْرْنَا
مِنْ خَيْرِ دُنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ اللَّهُمَّ اجْرْنَا مِنْ لَنَا سَالِمِينَ
وَأَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ آمِنِينَ تَوَقْنَا مُسْلِمِينَ وَانْحِفْنَا بِالنَّصِ
لِحِينَ دَسْتِجِبْ دُعَائُنَا

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اجعل الفردوس لنا في الدنيا
قريباً وفي القبر قريباً
وفي الطراد نوراً وفي الميزان
ثقيلاً وفي القيمة شقيقاً
ومن النار سفيراً وحجاً
برحمتك يا أرحم الراحمين
ويا أرحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

